الكفاح الوطني وردود فعل الاحتلال
في الفترة ما بين الحربين 1919 -1939

د.جمال قنان
جامعة الجزائر

القسم الأول

عقد العشرينات

تمثل الفترة مابين الحربين فصلا متميزا في تاريخ الجزائر المعاصرة، من زاوية تاريخ حركة الأفكار، لكونها كانت مرحلة مخاض واختمار للأفكار التي سوف تشكل ذهنية المجتمع الجزائري وتبلور رؤاه حول مختلف الجوانب التي تتصل بشؤونه الحيوية وتوجه مساره في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

فالفكر الجزائري سوف يحتك احتكاكا مباشرا، خلال هذه الفترة بمتطلبات العصرنة وتحدياتها الإيجابية والسلبية التي تفرضها عليه، والتي سوف يسعى للاستجابة لجوانبها الإيجابية والتوائم معها محتفظا بخصوصياته الحضارية المتميزة والعمل على رفع التحديات السلبية أو على الأقل التخلص من جوانبها المباشرة وما تتضمنه من عوامل ضاغطة ومعرقلة لحركة تطوره.

سنحاول فيما يلي تلمس معالم النشاط السياسي للمجتمع خلال هذه المرحلة الهامة من تاريخ تطوره ورصد موقف إدارة الاحتلال ومستوطنيها وردود فعلهما إزاء هذا النشاط.

لم يكن مسموحا للفرد الجزائري قبل سنة 1919 بالتنفس والتعبير عن المطالب الهادفة إلى التخفيف من معاناة المجتمع الناجمة عن الآلية القهرية المسلطة عليه والتي تعمل وتتحرك في كل المجالات التي تتصل بحياته المادية منها والمعنوية فإلى جانب آليات

القمع السياسي والمعنوي التي تديرها محاكم القضاء العادي والعسكري هناك إلى جانبها آليات القمع الاستثنائية التي تعمل خارج القانون العادي مثل لجان التأديب، المحاكم الزجرية، قانون الأهالي وقانون الغابات إلى جانب القمع الاقتصادي التي تشكل الضرائب وأساليب جبايتها جانبا بارزا فيه. إضافة إلى الضرائب العربية والمغارم المختلفة والتي من جرائها تحولت الأغلبية الساحقة من سكان البلاد إلى معوزين يرزحون تحت وطأة الفقر والاحتياج الشديد.

في سنة 1914 عمدت الإدارة إلى إدخال بعض التعديلات على القوانين القمعية الاستثنائية قصد التخفيف من شدة وطأتها على السكان، لقد استبدل الحجز الإداري - الذي هو إجراء لم يضبطه أي قانون ولا أي تنظيم، سواء فيما يتعلق بمدة الحجز أو بتحديد التهم التي تقع تحت طائلته، منذ أن ابتدعه الوالي العام المارشال بيجو في بداية الأربعينات من القرن التاسع عشر، فهو إجراء قمعي يأخذ بالمظّنة والشبهة. كما يستخدم لتحقيق أغراض أخرى مصلحية فئوية أو شخصية. - بوضع المشتبه فيه تحت المراقبة الإدارية التي أخضعت لضوابط محددة لغرض«توفير بعض الضمانات للأهالي» التي لم تتوفر لهم قبل هذا التاريخ[1].

1 : A.N.P./S.O.M. Aff. pol. C. 903 bis D.5 15) تقرير لجنة بمجلس الشيوخ جوان 1914) في

كما أدخلت تعديلات مخففة على قانون الأهالي الجديد الذي تمت المصادقة عليه عند منتصف شهر جويلية 1914. شرع هذا القانون في الأساس كإجراء استثنائي مؤقت لمدة سبع سنوات في سنة 1881. وفي سنة 1888 تم تمديده لآجال قصيرة حتى سنة 1890 ليمدد لسبع سنوات أخرى مع تعديلات طفيفة في قائمة المخالفات التي تقع تحت طائلته. وفي سنة 1897 يمدد لنفس المدة مع التشديد في العقوبات تحت مبرر محاربة حالة انعدام الأمن في الأرياف، وليتم تمديده لمدة سبع سنوات أخرى في سنة 1904 مع التقليص في عدد المخالفات المعاقب عليها بمقتضاه وإعفاء بعض الطوائف المهنية من بعض المخالفات التي ينص عليها.

كان منتظرا أن ينتهي العمل به عند انتهاء أجله في سنة 1911، غير أن الجمعية الوطنية لم تتمكن من حسم الموضوع بصفة نهائية، وهو ما جعلها تقوم بتمديده لآجال قصيرة حتى سنة 1914، لتتخذ موقفا نهائيا بشأنه لا بإلغائه وإنما بإدخال بعض التعديلات للتخفيف من وطأته وتحديد مدة العمل به لخمس سنوات أخرى.

استثنى القانون الجديد عدة شرائح اجتماعية مثل بعض المهن الحرة كالأطباء والمحامين، والحاصلين على مستوى تعليمي مقبول، وكذلك بعض الفئات المشتغلة في القطاع التجاري

والصناعي والفلاحي «من الذين بسبب احتكاكهم بمدارسنا أو ثكناتنا أصبحوا مهيئين للتطور والاندماج في حضارتنا»[2].

كما خففت قائمة المخالفات التي أوكلت صلاحيات قمعها لحكام البلديات المختلطة، بشكل محسوس. إلى جانب هذا فإن "السلطة التأديبية" المخولة في الماضي للسلطة العسكرية، على مختلف مستوياتها، أخضعها القانون الجديد لإجراءات القضاء العادي، كما حول بعض المخالفات الغير المنصوص عليها في قانون العقوبات والتي كانت تتدرج ضمن صلاحيات حكام البلديات المختلطة أو للجان التأديب، لتصبح ضمن اختصاصات هذا القضاء.

غداة انتهاء الحرب العالمية الأولى، أصدر البرلمان الفرنسي القانون الذي أشتهر تحت اسم قانون 4 فبراير 1919، حدد فيه الشروط المطلوب توفرها للتمتع بحقوق المواطنة الفرنسية الكاملة. كما فتح فجوة صغيرة لنشاط سياسي محدود أمام «الأهالي».

للتمتع بحقوق المواطنة الناجمة عن اكتساب الجنسية الفرنسية يجب أن تتوفر لدى الطالب الشروط التالية: أن يكون عمره 25 سنة فما فوق، غير متعدد الزوجات أو أعزب، غير محكوم عليه بعقوبة نجم عنها فقدان الحقوق السياسية، أو كان قد ارتكب إحدى المخالفات التي ينص عليها قانون الأهالي أو تعرض لعقوبة الحجز الإداري بسبب نشاطه التحريضي دينيا أم

2: G.G. AL, R.T.RI-1- 1830-1914, Alger, 1916, PP.144-147

سياسيا من شأنه المساس "بالسيادة الفرنسية". كما يشترط القانون الإقامة في الجزائر أو فرنسا أو في إحدى مستعمراتها لمدة سنتين.

إلى جانب هذه الشروط فإن القانون ينص على وجوب توفر إحدى الصفات التالية لدى الطالب: أن يكون خدم في الجيش أو البحرية مع شهادة حسن السيرة والسلوك من السلطة العسكرية، مالكا للأرض أو للعقار، مسجل في سجلات أصحاب المهن، مرسم في وظيفة عمومية أو مستفيد من منحة التقاعد في وظيفة عمومية، أو عضوا في إحدى المؤسسات التمثيلية المحلية: مجالس البلديات، المجالس العامة للعمالات، المندوبيات المالية، أو حامل لأحدى النياشين أو ابن «لأهلي» كان متجنسا بالجنسية الفرنسية.

يلاحظ بخصوص الحصول على الجنسية الفرنسية بأنها أكثر تشديدا من القانون الإمبراطوري الصادر في 15 جويلية 1865[تر]، حيث أنّ هذا الأخير لم يكن يشترط كل هذه الشروط بل اكتفى باشتراط التخلي عن الأحوال الشخصية للمسلم والخضوع للقوانين المدنية والسياسية الفرنسية. وهذا الشرط لم يفرض على اليهود بل اكتفى بالنسبة لهم بالإشارة إلى كونهم يصبحون خاضعين للقوانين الفرنسية بدون تخصيص[ير].

3: B.O.A., année 1865, P.P.365-366

4: ن.م.

نظرا لعزوف الجزائريين عن المطالبة بالجنسية الفرنسية، حيث أن عدد طلبات التجنيس التي قدمت من طرف الجزائريين على امتداد نصف قرن، الذي بلغت فيه شدة وطأة الاحتلال على السكان ذروتها لم تتجاوز خمسمائة طلب في أحسن التقديرات، لذلك لم تكن هناك ضرورة للتنصيص على وجوب الخضوع للقوانين المدنية والسياسية بل اكتفى بالاشتراط على عدم تعدد الزوجات أو العزوبية. فبالرغم من عدم انتشار ظاهرة تعدد الزوجات التي تشكل نسبة ضئيلة جدا في المجتمع الجزائري، فإن قبول هذا الشرط يعني إبطال حكم من أحكام القرآن، والذي يعني الارتداد عن الدين الإسلامي. هكذا فهم هذا الشرط في حينه، وبهذه الفكرة تعاملت القوى السياسية ذات التوجه الإصلاحي - الذي يعني عدم رفض الحالة الاستعمارية بشكل صريح ولكنها تطالب بتليين قوانينها بحيث تتيح للأهالي فرصة المشاركة في تسيير شؤونهم - مع هذا القانون في الفترة التالية.

إن الفجوة الضيقة التي فتحها قانون 4 فبراير 1919 أمام النشاط السياسي المحدود للأهالي يشتمل على: حق التمثيل في كل المؤسسات التمثيلية المحلية الأربعة: مجالس البلديات، المجالس العامة للعمالات، المندوبيات المالية والمجلس الأعلى للحكومة، في المناطق الخاضعة للحكم المدني، ولجان البلديات في أقاليم الحكم العسكري. الجديد في هذا القانون هو رفع نسبة تمثيل

الأهالي في هذه المؤسسات وحضورهم ولو بشكل رمزي في المجلس الأعلى للحكومة، إلى جانب حق المشاركة في اختيار شيوخ البلديات ونوابهم، وهو الحق الذي كان الأعضاء من الأهالي يتمتعون به عندما كانوا يعينون في المجالس البلدية والمجالس العامة للعمالات بقرارات إدارية ثم أنتزع منهم في سنة 1884. وكذلك توسيع هيئة الناخبين من الأهالي التي لم تكن تتجاوز الخمسة آلاف إلى ما يزيد عن أربعمائة ألف عضو[سم]. فأعضاء هذه الهيئة الناخبة لا يخضعون لأحكام قانون الأهالي إلا بالنسبة للمخالفات التي تستجوب الوضع "تحت المراقبة الخاصة" أو انتهاك قانون الغابات الجاري به العمل. ومن ناحية أخرى فقد استثنى هذا القانون سكان الأقاليم العسكرية من الاستفادة من ترتيباته[شم]. هذه الفجوة الضيقة التي فتحت أمام النشاط السياسي للجزائريين سوف يتم تضييقها من جديد في سنة 1920 بإعادة العمل بقانون الأهالي لمدة سنتين ثم لمدة خمس سنوات في 1922، لتبقى بعض أحكامه سارية المفعول حتى سنة 1944.

1 - كفاح الأمير خالد

في إطار هذا الحيز الضيق المتاح للجزائريين، سوف يتصدر الأمير خالد، حفيد الأمير عبد القادر، النشاط السياسي ذي التوجه

5: KADDACHE M., La vie politique à Alger de 1919 à 1939, Alger, 1970, P.38
6:J.O.R.F, 9 février 1919 :المادتين 13و15 أنظر نص القانون في

الوطني خلال السنوات الأربع التي أتيحت له (1919 -1923) قبل نفيه وإبعاده عن البلاد[7].

كافح الأمير خالد على ثلاث مستويات مختلفة ومتكاملة:داخل المؤسسات التمثيلية المحلية، وعلى الجبهة الإعلامية من خلال جريدة الإقدام وفي إطار جمعية الأخوة الجزائرية التي أسّسها، ومن خلالها القيام بإلقاء محاضرات وتنظيم زيارات هادئة لمختلف مدن البلاد قصد نشر الوعي وتثقيف الجماهير وتحسيسها بالمشاكل التي تتخبط فيها وتوعيتها بأساليب العمل المجدي على المدى المتوسط والبعيد. إلى جانب التركيز على ضرورة التشبث والمحافظة على مقومات شخصيتها الوطنية والحضارية التي لا يوجد بديلا عنها[8] بهذا المحتوى يعتبر نشاط الأمير خالد ذو مضمون وطني وإن لم يتم التعبير عنه بوضوح. فالأطروحة التي تتساءل هل هذا النشاط يندرج ضمن ما يمكن وصفه بكونه تعبيرا عن شعور وطني متبلور أو مجرد تململ وتحسّس لبداية زرع هذا الشعور، تبدو لنا في غير محلها. فالذي يطرح هذه الإشكالية يتجاهل مبدأ أساسيا من مبادئ المنهج التاريخي الذي ينص على أن «حجة

7: KADDACHE M., L'Emir Khaled, Alger, 1987, P.P. 15-49, AGERON, CH.R., Politiques coloniales au Maghreb, Paris, 1972 PP. 249-288

8: تابع الكاتب اليساري سبيلمان "Spillmann" نشاط الأمير خالد ميدانيا وكان شاهدا عليه خلال هذه السنوات والذي سجله في كتاب تحت عنوان:

L'Emir Khaled son action politique et sociale en Algérie 1920-1923.

الصمت» لا يمكن أن تشكل دليلا على انتقاء الشيء إلا إذا لم يكن هناك شيء يمنعه من التعبير عن نفسه. فترسانة القوانين الاستثنائية التي يرزح تحتها الفرد الجزائري هي أبلغ دليل على وجود هذا المانع والذي لا يمكن تجاوزه بواسطة النشاط السياسي المتاح أمام الجزائريين.كما لا يمكن التفكير في أسلوب آخر للعمل في هذه الفترة بسبب حالة الإنهاك والضعف الذي عليه المجتمع الجزائري من جراء صراع دامي استمر عشرات من السنين ومقاومة سياسية مستبسلة لا تزال تجري فصولها حتى الآن. فالنضال الذي تصدره أ.خالد في هذه المرحلة يمثل فصلا بارزا من فصول هذا الكفاح وليس بداية له.

على مستوى المؤسسات التمثيلية خاض الأمير خالد وزملاؤه معارك قاسية ضد إدارة الاحتلال وضد أعوانها من الأهالي، أثناء الحملات الانتخابية لاختيار أعضاء المجلس البلدي من «الأهالي» لمدينة الجزائر والمجلس العام لعمالة الجزائر وعضوية المندوبيات المالية[9]. بالنسبة للانتخابات لعضوية المجلس العام للعاصمة التي جرت في شهر نوفمبر 1919، كان هناك ثلاث قوائم أهلية شاركت في هذا الاقتراع إحداها هي القائمة التي تصدرها كل من الحاج موسى مصطفى – القيم على ضريح الوالى عبد الرحمان الثعالبي ومن أعيان مدينة الجزائر البارزين - والأمير خالد، فهذه

9: KADDACHE, op.cit., P.41

القائمة لم تضم أي عضو متجنس وهو ما أعطاها صفة كون أصحابها يرفضون التخلي عن دينهم وشخصيتهم الجزائرية. عكس القائمة الثانية التي ترأسها الدكتور بلقاسم بن التّهامي التي تضم مجموعة من المتجنسين، أما القائمة الثالثة فإلى جانب أعضائها من الجزائريين كانت تضم اثنين من الفرنسيين المتعاطفين مع الجزائريين.

حققت قائمة الحاج موسى وأ.خالد نجاحا كبيرا: 940 صوتا للحاج موسى و925 صوتا للأ.خالد وهو النجاح الذي لم يهضمه الدكتور بن التهامي زعيم التيار الذي يسمى «الشاب الجزائري» الذي لم يحصل سوى على 332 صوتا. اتهم الأمير خالد بكونه يتآمر ضد السلطة وطالب بإلغاء هذا الاقتراع الذي لم يجري حسب رأيه في جو هادئ وظروف عادية. وهو الطلب الذي دعمه المجلس العام لعمالة الجزائر الذي أوصى هو بدوره بإلغاء نتائج الاقتراع. كما أوعزت الولاية العامة لابن التهامي بالسفر إلى باريس والقيام بالمساعي في هذا الاتجاه والتي أسفرت عن تعليق نتائج الانتخابات وليس إلغائها.

تدعّم هذا النجاح الانتخابي الذي تحقق على مستوى مجلس بلدية العاصمة بانتخاب الأمير خالد عضوا في المجلس العام للعمالة وكذلك عضوا في المندوبيات المالية والتي جرت خلال ربيع

1920.[10] إن هذه التجربة الأولى للكفاح في إطار المؤسسات التمثيلية المحلية سرعان ما يتبين بكونها بغير ذات جدوى. فلم يتسنى من خلالها تلبية أي مطلب من المطالب الأهلية حتى المتواضعة منها كإلغاء قانون الأهالي والتساوي في مدة الخدمة العسكرية مع الفرنسيين[11]. نظرا لوضعية المنتخبين من الأهالي كأقلية صغيرة داخل هذه المؤسسات وتشتتهم بتوزيعهم على قوائم عديدة مما زاد من ضعف تأثيرهم على القرارات التي تتخذ من طرفها.

في غضون سنة 1920 تبلورت فكرة ضرورة توحيد الأصوات الجزائرية داخل هذه الهيئات مما قد يعطي لها وزنا أكبر. فالدعوة إلى الإتحاد أصبحت مطلب كل من له رغبة في تقديم أي شيء ذي فائدة لأبناء وطنه. انطلاقا من هذا الشعار يبدأ الفرز بين الأشخاص الدين يتنافسون على أصوات الهيئة الناخبة الأهلية: بين المستقلين وبين مرشحي الإدارة الذين سيطلق عليهم منذ الآن اسم "بني وي وي" أي أصحاب "نعم نعم" للإدارة. في إطار الانشغال الهادف إلى تجسيد هذا الإتحاد وكذلك من أجل تحدي إدارة العمالة التي تتحفظ وتشكك في شرعية تمثيل أ. خالد وزملائه. قرروا تقديم استقالتهم من المجلس البلدي للع

جديدة. وهي الانتخابات التي خاضوها بقائمة واجدة -لم يشذ

10: AGERON CH.R, Politiques coloniales, PP. 268-269

11: خفضت مدة الخدمة العسكرية إلى 18 شهرا بالنسبة للفرنسيين، وإلى سنتين بالنسبة للجزائريين، بعدما كانت ثلاث سنوات لكليهما.

عنها سوى الدكتور ابن التهامي الذي ترأس قائمة منافسة - فاز منها جميع أعضائها (جانفي 1921). لقد أطلقت إدارة الاحتلال على هذه القائمة اسم قائمة "الوطنيين الإسلاميين" كما فاز الأمير خالد على مترشح عامل العمالة زروق محيي الدين لعضوية المندوبيات المالية (جويلية 1921). كما فاز هو وزملاؤه في القائمة في الانتخابات الجزئية التي جرت لعضوية المجلس العام للعمالة (الجزائر) التي جرت في شهر أكتوبر 1921[12].

اشتدت تدخلات عامل العمالة، لوفيبُورْ، في الاستحقاقات الانتحابية المختلفة لصالح مرشحي الإدارة من الأهالي. وهو ما دفع أ. خالد إلى مكاتبة وزير الداخلية منددا بتصرفات هذا الأخير ومحتجا على الضغوط التي يمارسها لصالح مرشحيه في الاستحقاقات الانتخابية، موضحا أن ذنبه الوحيد في نظر هذا العامل هو كونه ليس أداة مطيعة في يده يحركها كما يشاء كشأن المنتخبين من «بني وي وي»، فهو منتخب مستقل ولن يعمل سوى لفائدة من اختاروه ووضعوا ثقتهم فيه.

لم تلق هذه الشكوى أية استجابة، بل على العكس، فقد اشتدت ضغوط عامل العمالة الذي زاد في محاربته والتضييق عليه أكثر. وهو ما دفعه إلى مراسلة رئيس الوزراء نفسه ندد فيها بتصرفات عامل العمالة وخطأ السياسة التي ينتهجها. مشيرا في

12: AGERON. CH.R, O.P.C., PP. 270-271

نفس الوقت أنّ هذا الأخير لم يكن ليتصرف بهذه الطريقة لو لم يحظ بمباركة الولاية العامة. تجنب أ.خالد تحديد هذه الجهة بالاسم مراعاة للوالي العام الجديد ستيق Steeg الذي توسم فيه الدعم والمساندة نظرا لموقفه المتفهم "لانشغالات الأهالي". فهو الذي كان مقررا للجنة مجلس الشيوخ لمشروع قانون 4 فبراير 1919(ترك).

شرح أ.خالد في هذه الرسالة أن السياسة التي اتبعها عامل العمالة لإفشال مساعي الشيوعيين أدت إلى نتائج عكسية جنى منها ابتعاد الأهالي عنه. فنجاح الحزب الشيوعي يعود إلى التصرفات الخاطئة للسيد لوفيبور. «فالعرب هم اشتراكيون اجتماعيون متحدون بالطبيعة. فنمط معيشتهم دليل على ذلك، ولكنهم ليسوا فوضويين. كان عدد الأهالي المنخرطين في الحزب الشيوعي قليلا، لكن سياسة عامل العمالة الشخصية هي التي تجلب كل يوم أعدادا جديدة لهذا الحزب المتكاثر»(يرك). كما ندد في هذه الرسالة بسياسة فرق تسد التي تهدف إلى إحياء الأحقاد والضغائن الدينية بين المسلمين واليهود من جهة والمسيحيين من جهة أخرى متسائلا لماذا تصدر عنه مثل هذه السياسة التي وصفَتها بالخبيثة في الوقت الذي تود فرنسا، «جمع كلمة كافة أبنائها لكي تواجه الصعوبات الكثيرة، السياسية منها والاقتصادية

13: حيّت جريدة الإقدام تعينه على رأس الولاية العامة. وتفاءلت خيرا: «نحن متأكدون بكونه سيعمل بكل عزم على تلبية مطالبنا المشروعة» الإقدام، عدد 23 سبتمبر 1924.

14 : IN. KADDACHE, L'Emir Khaled PP.117-118

والاجتماعية المتولدة عن الحرب الأخيرة... ولماذا اغتاظ العامل من فوزي ومن اعتبار الأهالي لشخصي. لقد سعى في مضرتي بكل الأوجه وأرسل عرض حالات مبنية على الزور والبهتان يظهر فيها بأني مهيج للناس بل ومنخرط في الحزب الشيوعي»[15].

لم تؤدي هذه الشكاوي التي قدمها أ.خالد للمسؤولين على مختلف المستويات إلى التخفيف من الضغوط التي يمارسها عامل العمالة ضده وضد زملائه، بل ترك له الحبل على الغارب، مما يؤكد بكونها ليست تصرفات شخصية منه وإنما هي سياسة إدارة الاحتلال نفسها. فالوالي العام الجديد الذي توسم فيه أ.خالد خيرا يرى أن الإصلاحات التي تضمنها قانون 4 فبراير 1919 كافية في هذه المرحلة. وحتى في هذا الإطار لم يحرص على تطبيق ما نص عليه هذا القانون نفسه، فالتدخل السافر لعمال العمالات الثلاثة في الاستحقاقات الانتخابية وتزيينها لصالح مرشحي الإدارة يمثل خرقا صريحا للقانون. وهو ما اتضح جليا في الانتخابات التي جرت خلال سنة 1922 في مختلف المؤسسات التمثيلية المحلية. لقد تم تصفية المرشحين في القوائم التي زكاها أ.خالد بصفة كاملة، هو وحده الذي تمكن من الاحتفاظ بمنصبه.

فإلى جانب الأساليب التقليدية التي تعتمدها الإدارة في هذه المناسبات أضيف إليها أسلوب جديد والمتمثل في زيادة عدد الدوائر

15: ن.م

الانتخابية في مناطق هي شبه مغلقة في وجه نشاط أ.خالد وأنصاره، وهو ما يعني تفويت الفرصة أمام أي مرشح مستقل للفوز فيها.

إن هذه التجربة التي خاضها أ.خالد والمتمثلة في الكفاح في إطار المؤسسات التمثيلية المحلية هي وإن كانت تجربة فاشلة لم يتحقق منها أي مكسب ذي شأن بالنسبة للأهالي ومع ذلك فهي تجربة جد مهمة ذات فائدة كبيرة من زاوية تراكم الخبرة بالنسبة للكفاح الوطني في المراحل المقبلة.

لن تكتمل الصورة عن كفاح هذه الشخصية الوطنية من الطراز الأول إذا لم نتعرض للنشاط الذي بذله من أجل رفع وعي الجماهير وتثقيفها لغرض ترقية أدائها السياسي. وفي هذا الصدد يجب الإشارة إلى أن أ.خالد شعر منذ بداية نشاطه السياسي بالدور الذي تلعبه الصحافة كأداة لتعبئة الجماهير حول القضايا التي تهمها ونشر الوعي السياسي لديها وترقية تربيتها السياسية.

كانت جريدة الإقدام التي ظهر العدد الأول منها في شهر مارس 1919 هي المنبر الذي استعمله أ.خالد ومرآة نشاطه، خاصة أعداد المجموعة الثالثة منها عندما أصبح هو مديرها السياسي وأحمد بلول رئيس تحريرها عند نهاية شهر جويلية 1921. كانت الإقدام في بداية صدورها دمجا لجريدتين صدرتا قبل الحرب وهما: "الإسلام" و"الراشدي" لصاحبيهما الصادق دندن وحاج عمار[شملا] ثم

كتابة الاسم بالحروف اللاتينية هو: حجعمار، Hadjammar :16

تعطلت لتظهر من جديد تحت نفس العنوان في 5 مارس 1920 تحت إشراف كل من حاج عمار وقايد حمود. ثم توقفت في 10 جوان 1921 لعدة أسابيع لتعود إلى الصدور من جديد في 22 جويلية من نفس السنة[17].

إن إصدار صحيفة وطنية يومية أو نصف أسبوعية على الأقل تكون منبرا للتعبير عن مطالب الشعب ووسيلة لتثقيفه وتنمية وعيه هي أحد الأهداف الكبرى التي سعى أ.خالد من أجل تحقيقها. ومن أجل هذه الغاية وجه من على أعمدة الإقدام نداءا للقراء في 19 أغسطس 1921 يدعوهم فيه للمساهمة من أجل تحقيق هذا المشروع. «فالجريدة عندما تكون صادقة ونزيهة هي بمثابة الصديق الذي يساهم في رفع مستواكم التعليمي والتربوي كما يطلعكم على الأحداث ويمدكم بالأخبار عن كل الأمور الاقتصادية والتجارية والزراعية وغيرها. كما سيقوم بالدفاع عنكم والتنديد بالمظالم المسلطة عليكم وفضحها وسجل لمطالبكم وشكاواكم. كما ستكون أداة مفيدة لإعلاناتكم. وباختصار فالصحيفة ستكون بمثابة ريح قوية تحمل في طياتها معاني الحكمة وسداد الرأي»[18]. وبعد أن أشار النداء إلى أن الأهالي لا تتوفر لديهم

17: للمزيد من التفاصيل حول هذه الجريدة، أنظر:

IHADDADEN.Z., Histoire de la presse indigène en Algérie des origines jusqu'au 1930, P.309 et suiv

18: الإقدام، عدد 19 أغسطس 1921.

جريدة إخبارية بمعنى الكلمة فإنه من الضروري سد هذا الفراغ. عرض على القراء اقتراحا عمليا لتحقيق هذا المشروع. فعلى اعتبار أنه يعيش في الجزائر خمسة ملايين مسلم "ولنفرض أنه يوجد من بينهم قلة قليلة – عشرة آلاف مثلا - يستطيع كل واحد منهم اقتناء سهم بمائة فرنك فإن ذلك يعطي مبلغ مليون فرنك. وهذا ما يمكن من إصدار صحيفة إخبارية كبيرة تكون يومية. فالهدف من سعينا هذا هو دعم سياسة فرنسية إسلامية تكون هذه الجريدة أداتها القوية للتعبير بحرية عن شكوانا ومطالبنا للفرنسيين وخاصة فرنسي فرنسا الذين يحبوننا ولكن يجهلون حالتنا[19].

في إطار الدفاع عن "الأهالي" والتنديد بالمظالم التي تقع عليهم، نشرت الإقدام سلسلة مقالات فضحت فيها تواطؤ الفلاحين المستوطنين مع أعوان الاحتلال من الأهالي: الباشاغوات، الآغوات، والقياد وغيرهم لافتكاك لقمة العيش من الفلاحين المساكين وسلب ثمرة عرقهم من أيديهم. بدءا بما اقترفه الباشآغا "سي النذير" عندما افتك من قبيلة أولاد سيدي إبراهيم القريبة من مدينة بوسعادة، أربعة ألاف وستمائة هكتار ظلما وعدوان التي وفرت له دخلا يزيد عن عشرة ملايين فرنك. فلم تقم الإدارة بإرجاع الحق لأصحابه، بل كافأته برصد مبلغ مائة وخمسين ألف فرنك من

19: الإقدام، عدد 19 أغسطس 1921.

ميزانية العمالة لبناء خزان للمياه لسقي الأراضي التي سلبها من أصحابها.

إن المطالبة بالإصلاحات السياسية هي من الموضوعات المحورية في جريدة الإقدام. ففي مقدمة هذه المطالب هو إلغاء قانون الأهالي والقوانين الاستثنائية الأخرى، التي أفقدت أو تكاد إنسانية الفرد الجزائري ونزلت به إلى أسفل الدرك. فهو مثقل بالواجبات ولكنه منعدم الحقوق. لقد انبرى أ. خالد من على صفحات الإقدام للتنديد، بأسلوب رزين وألفاظ موزونة، بهذا الوضع الذي عليه أبناء جلدته والمطالبة بتغيير هذه الحالة. مرتكزا على التضحيات التي تكبدها مواطنوه خلال الحرب الكبرى. ومذكرا بأن مئات الآلاف منهم ساهموا في الدفاع عن فرنسا وهم مقتنعون بكونهم يدافعون عن الحرية والعدالة. وأن دمائهم سالت بغزارة في سبيل ذلك. لقد سقط في ساحة المعارك ما يزيد عن مائة ألف قتيل ومئات الآلاف من الجرحى والمفقودين والأسرى(لح بر). مشيرا في هذا السياق إلى الشعار الذي رفعته جريدة صدى الجزائر، l'Echo d'Alger لسان حال المستوطنين الغلاة، موجها إلى قرائها، أثناء الحرب: "لاكتساب الحقوق يجب القيام بالواجبات. بؤس للشعب الذي لا ينتخب فهو مهيأ للاستعباد". وبما أن البرلمان الذي هو تعبير عن إرادة الأمة، يضيف أ.خالد، قد اعترف بوفاء

20: الإقدام، عدد 20 ديسمبر 1922.

الجزائريين وتضحياتهم أثناء الحرب، عندما أصدر قانون 4 فبراير 1919! وأن كل الشخصيات السياسية، ذات الوزن والمصداقية، في فرنسا لا ترى مانعا في أن يصبح الأهالي جزءا من أفراد العائلة الكبيرة "لكن في الجزائر حيث تسيطر عقلية أصحاب الامتيازات والمصالح، نرى كل المرشحين لكرسي النيابة عن الجزائر يأكلون لحم الأهلي في كل الوجبات. وفي جميع التصريحات والندوات". "إن هذه السياسة يجب أن تتغير ويجب على الجزائريين جميعا بدون تمييز عرقي أو ديني أن يسيروا يدا في يد للنهوض بالوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي تضرر كثيرا من جراء الحرب ومن المجاعة الرهيبة التي أصابت البلاد في السنة الماضية"(□ بر).

إن مساهمة الجزائريين في الحرب والأضرار الكثيرة التي تكبدوها من جرائها، شكلت سندا معنويا قويا لحاملي راية الكفاح السياسي ذي التوجه الوطني في هذه المرحلة. حيث مكنهم من المطالبة وبصوت عال، بإصلاحات سياسية واسعة والإصلاحات الاجتماعية المرتبطة به. فهذا السند المعنوي هو الذي سعى المستوطنون لتقويضه. لقد عبر هؤلاء عن رفضهم لقانون 4 فبراير 1919 من خلال مؤسساتهم التمثيلية. وأمام عجزهم عن تحقيق ذلك عمدوا إلى تمييعه بمختلف الوسائل. وعلى اعتبار كون هذا القانون

21: الإقدام، عدد 7 أكتوبر 1921.

جاء كاعتراف من فرنسا، كما أشار إلى ذلك أ.خالد، بدور الجزائريين في الدفاع عن فرنسا طالب ممثلو المستوطنين في المجلس العام لعمالة الجزائر (12 نوفمبر 1921) بإلغاء الخدمة العسكرية الإجبارية بالنسبة للأهالي. والعودة إلى نظام التطوع الذي كان ساريا قبل سنة 1912. لقد وجدوا في شريحة المنتخبين من الأهالي من دعم وساند هذا الطلب من أمثال زروق محي الدين، السايح هني، ومحمد السبعاوي وآخرين. فهذا الأخير تميز موقفه المناهض للمطالب الوطنية عندما صرح بكونه يعتبر قانون 4 فبراير 1919 سببا لزرع الفوضى وإثارة الأحقاد والعداوات القديمة. لقد وصفته الإقدام بكونه من المتمرسين في استحلال ما تشرعه الإدارة وتفرضه على الأهالي. وصرح بخصوص مسألة التجنيد بأنه معارض له وكان من المتحمسين له عندما سن لأن ذلك من مصلحة فرنسا في رأيه. أما الآن فهو "يوافق على إبطاله بشرط أن يبر هن لي بأن حالة فرنسا الخارجية تسمح بذلك وأن الوطن لا يتضرر من تنقيص القوات الناتج عن الإبطال"[22].

عارض أ.خالد فكرة إلغاء التجنيد الإجباري من زاوية كونه يمثل سندا معنويا وسياسيا للمطالبة بإصلاحات واسعة لصالح الأهالي. فهو يرى أن الهدف من مطالبة الإلغاء هو إبطال الإصلاحات التي تضمنها قانون 4 فبراير 1919 والعودة بالوضع

22: الإقدام، النسخة العربية عدد 18 نوفمبر 1921.

"الأهلي" إلى ما كان عليه قبل صدوره. كم أنه يرى في العمل به "مادام التعليم قضى عليه وأهل الخبرة والدراية تركتهم الإدارة الجزائرية في زوايا الإهمال فمن المعقول أن التجنيد الإجباري بقي هو الوسيلة الوحيدة والمدرسة الصالحة لتعليم أولاد الأهالي معرفة اعتبار أنفسهم"[23].

إن هذا الاعتبار الذي يعني استعادة الثقة بالنفس والتخلص من عقدة النقص يرى فيه الأمير خالد عاملا أساسيا في تكوين ذهنية الفرد الجزائري التي ستمكنه من أخذ مصيره بين يديه، رغم ما في هذا العبء من تكلفة وإرهاق للمجتمع. فهذه النظرة الاستراتيجية لموضوع شائك مثل هذا، يمكن تقييمها إيجابا أو سلبا بمدى تأثير هذا العامل في واقع الأحداث الوطنية التي ستجرى في المرحلة التالية.

هذا التخلص من عقدة النقص والثقة بالنفس بدون غرور جسدها أ.خالد في الكلمة المعبرة التي ألقاها أمام رئيس الجمهورية، ميليران، -أثناء زيارة هذا الأخير للجزائر يوم 25 أفريل 1922 والتي وصفها المستوطنون وبعض الأوساط في فرنسا نفسها بـ "الفضيحة".

حي الأمير خالد "ضيف الجزائر المبجل" باسم الجزائريين بصفته عضوا منتخبا من طرفهم في المجلس البلدي لمدينة الجزائر

23: نفس العدد.

وفي المجلس العام للعمالة وفي المندوبيات المالية. عبر فيها عن أمله في أن تكون هذه الزيارة التي تمت عشية الاحتفالات المئوية هدفها الإعلان وبصوت عال بأن سكان الجزائر هم أيضا أبناء فرنسا دون تمييز في العقيدة أو العرق. ولهم نفس الحق في أن يكونوا أعضاء في أسرتها. ففي الوقت الذي يتعرض فيه العالم لتحولات كبيرة ويسعى لإيجاد توازنه الطبيعي، فإن مسلمي الجزائر يطلبون من فرنسا أن تستمر في "رعايتها الرحيمة لهم" بترسيخ الحريات التي منحتها لهم وتوسيعها لتمكينهم من احتلال مكانهم نهائيا في الأسرة الفرنسية الكبيرة. مؤكدا أن بعض القيود التي تفرضها عليهم أحوالهم الشخصية كمسلمين "يجب أن لا تكون عائقا وتدفعكم إلى التردد في تبنيهم". فالشعب الفرنسي هو الشعب الوحيد الذي يستطيع "الأهالي" التفاهم والتآخي معه. إن قرنا من العيش سويا جعل مسلمي الجزائر يشعرون بكونهم لا يستطيعون الاستغناء عن فرنسا لما يتميز نظام حكمها من عدل والإمكانيات التي يوفرها لتطور الإنسان. "أن آليات مؤسساتها أتاحت الفرصة لتطور قدرات أبنائها فإننا نتمنى أن يكون الحال كذلك بالنسبة لأبنائها بالتبني". لاحظ أ.خالد أن إمكانية التعاون الكامل بين الطرفين والذي لم يتحقق بعد لا يمكن أن يتم إلا بواسطة رجال مستنيرين يتم اختيارهم بحرية من طرف الأهالي "وأننا نترجى أن تكون هناك تمثيلية إسلامية في البرلمان الفرنسي والتي هي وحدها

تستطيع أن تعبر للوطن الأم عن مدى تعلقنا الشديد به ويحكم عقدة ربط مصيرنا بمجد فرنسا التليد ويجعلها تحتل مركز الصدارة في الحضارة والتقدم في العالم. فنحن نستحق هذا الشرف. وستدرك هي بدورها، بدون شك، بأنه من الواجب عليها أن تضفيه علينا". اختم أ.خالد كلمته مؤكدا أن قلوب الجزائريين متعلقة بفرنسا وأيديهم ممدودة إليها ويتمنى أن لا ترد خائبة"[24].

أثارت هذه الكلمة الأوساط الاستعمارية في الجزائر وفرنسا وكتب كرد فعل ضدها تعاليق متشنجة مشحونة بالحقد والكراهية ضده بوجه خاص وضد مواطنيه من لهم نفس النظرة بوجه عام. كان رد فعل أ. خالد يتسم بالرفعة والاتزان.

ففي رده على مقال للجنرال أوبير، ضابط سابق في مكاتب الشئون الأهلية، نشرته جريدة صدى باريس تحت عنوان: "أصحاب العمائم الشباب والشيوخ". منددا بروح التمرد التي يشتمها لدى الأولين ومشيا على روح الطاعة والانقياد لدى الأخيرين. أوضح في البداية أن مسلمي مدينة الجزائر، تلبية للنداء الذي وجهه إليهم، استقبلوا رئيس الجمهورية بحفاوة بالغة جعلته يقف منبهرا "مدة خمس دقائق متجاوزا بذلك قواعد البروتوكول" وأن الكلمة التي ألقاها أمامه والتي وصمت "بالفضيحة" كان قد عرضها قبل ذلك بأيام طويلة على مصلحة المراسيم وهي التي حددت مكان إلقائها

24: نفس العدد.

عند ضريح الوالي الشيخ عبد الرحمن الثعالبي. وأن المطالب التي تضمنتها، وهي حق التمثيل في البرلمان والتطبيق الكامل والنزيه لقانون 4 فبراير 1919 ليست بالجديدة وإنما هي تأكيد للتوصية التي صادق عليها المندوبون الماليون بفرعيهما العربي والقبائلي مجتمعين، في 31 ماي من السنة الماضية. وفي رده على أن هذا التوجه الجديد الذي التمسه لدى النخبة يمثل القلة القليلة من الأهالي، إنما هو في الحقيقة موقف الخمسة ملايين منهم، أي كل مسلمي الجزائر. وهو حق مشروع مقابل الدماء التي بذلت. "أما بخصوص ما تزعمون بكونه لا يوجد واحد على المائة من الأهالي يحسن استعمال بطاقة الناخب. فلو طبق هذا المبدأ لتبين أن هناك من الفرنسيين في فرنسا نفسها يجب أن ينتزع منهم هذا الحق. وفي الجزائر نفسها هناك بعض البلديات في عمالة وهران تجري مداولاتها باللغة الإسبانية. وأعرف شخصيا بعض شيوخ البلدية في عمالة الجزائر من لا يتقن الفرنسية". وبعد أن شرح بالتفصيل ممن تتكون الهيئة الناخبة الأهلية، أردف مؤكدا أنه لا يمكن أن يتطرق الشك بكونهم يجهلون كيف يستعملون حقهم الانتخابي. وحتى مع افتراض أن الهيئة الناخبة توسعت وأعطي حق الانتخاب لكل الجزائريين في سن الرشد، فإن ذلك لن يغير من واقع الأمر شيئا. فهناك هيئتين ناخبتين: الأوروبية والأهلية. فالأهلي ينتخب الأهلي وحصتهم في المجالس المنتخبة هي ربع المقاعد. وبالتالي

فمهما ازداد عدد الناخبين منهم فلن يؤثر ذلك على الامتيازات الأوروبية. اختتم أ. خالد رده بالإشارة إلى أن الحرب أحدثت انقلابا في العالم بأسره ففي الوقت الذي تطالب فيه بعض الشعوب باستقلالها فإن الجزائر الأهلية" تطالب فقط، بضم مقاطعتها إلى فرنسا، عكس المستوطنين الذين يطالبون باستقلال ذاتي أوسع ليتحكموا أكثر في رقاب الأهالي "ومهما يكن الأمر فإن هناك تطور يسري في كل الأذهان اعملوا لكي تجعلوا هذا التطور يتم معكم وليس ضدكم"[سم بر].

ففي تصديه لادعاءات إدارة الاحتلال ومستوطنيها، بكون الجزائريين ليسوا مؤهلين للتمتع بالحقوق السياسية كاملة، نظرا للجهل المتفشي فيهم والتأخر الذي هم عليه. يرد أ. خالد بكون الواجبات المفروضة عليهم تستوجب التمتع بالحقوق التي تمنحها القوانين. وأن تبرير الحرمان من هذه الحقوق بدعوى انعدام النضج السياسي والنقص في التربية السياسية، هو عذر واه لا يقوم على أساس. فلو طبق هذا المبدأ لتبين أن في فرنسا نفسها هناك نواحي يوجد بها عدد كبير من الفرنسيين الذين هم في حاجة إلى تربية سياسية. هناك واقع قائم يفرض نفسه "أكثر من مائة ألف من إخواننا ماتوا دفاعا عن فرنسا خلال الحرب الأخيرة ومطالبنا في النهاية هي جد متواضعة فنحن لا نطالب بكل الحقوق المرتبطة

25: الإقدام، عدد 28 نوفمبر 1922.

بالمواطنة وإنما فقط بإلغاء القوانين الاستثنائية، التطبيق الكامل لقانون 4 فبراير 1919، إتاحة فرص التعليم بالفرنسية والعربية أمام الناشئة ورفع التمثيل لنا في المؤسسات الجزائرية إلى خُمْسَيْن وتمكيننا من التمثيل على مستوى البرلمان في فرنسا. فهذه مطالب متواضعة، كما تلاحظون بدون شك، بالنظر للتضحيات التي قدمناها أو التي فرضت علينا"(شم بر).

وعندما تقوم إدارة الاحتلال بتثبيت قانون الأهالي وتمديده لخمس سنوات أخرى في شهر ديسمبر 1922 -وهو الإجراء الذي أملاه الانزعاج الشديد الذي عليه الإدارة والمستوطنين من نشاط الأمير خالد والاستقبال الذي حظي به لدى المواطنين والشعبية الواسعة التي اكتسبها لديهم - استنكر أ. خالد هذا الإجراء الذي يهدف إلى العودة بحالة "الأهالي" إلى ما كانت عليه قبل الحرب متجاهلا الخسائر التي تكبدها الجزائريون من جرائها ومعتقدين أن مقابلها سيكون طي صفحة هذا الماضي الأسود من تاريخ الاستعمار في البلاد وفتح صفحة جديدة يكون لهم مكانا فيها. "إنه لظلم صارخ يقترفه نظام ديمقراطي الذي يعلن كل يوم بكونه ليس رجعيا ولا إمبرياليا. هل هناك ظلم أشد من ذاك الذي

26: الإقدام، عدد 11 أوغسطس 1922

يخضع أربعة ملايين ونصف مسلم جزائري لقانون بشع[27]. أين هي مبادئ حقوق الإنسان التي تعلن أنه لا يمكن محاكمة أي شخص بدون سماعه وتمكينه من حقه في اختبار من يدافع عنه"[28].

وفي آخر مقالاته في جريدة الإقدام، شدد أ. خالد لهجته ضد الاحتلال: فالاستعمار كما يتمثل في الجزائر يعني إرسال الفائض السكاني من البلد الأصلي إلى المستعمرة واستيراد السلع المصنعة إليها وتصدير المواد الخام منها إلى البلد الأصلي دون الأخذ بعين الاعتبار احتياجات السكان من الأهالي، لترسيخ دعائم الاحتلال واستغلال المستعمرة إلى حد الاستنزاف، فالحكومة التي تسلطت عليها النزعة الاستعمارية والتي هي في حاجة إلى مستوطنين، تستقدمهم حيث يكونون عندما لا يتوفرون في بلدها. كان الأجدر الحصول عليهم في عين المكان، باعتبار كون فرنسا تعاني أزمة سكانية ممثلة في نقص المواليد. لكن يقف أمام هذا الخيار عقبة كأداء ممثلة في الدين والعرق وبالتالي فإنها اعتمدت حلا آخر وهو استقدام أوروبيين الذين يشكون البؤس والاحتياج في بلدانهم ومنحهم المواطنة وكل الحقوق والامتيازات المرتبطة بها. وهو ما

27: مذكرا بالمناسبة أن ما يقرب من نصف مليون جزائري الذين لا ينطبق عليهم قانون الأهالي ليسوا بمنأى عن إجراءات استثنائية تنطبق عليهم كوضعهم تحت المراقبة الخاصة.

28: الإقدام، عدد 23 مارس 1923.

يعني تنفيذ برنامج مسطر منذ قرون والقائم على العداوة والحقد بين الصليب والهلال. فهذه السياسة البائسة التي عفى عليها الزمن لا يتم الإعلان عنها صراحة ولكن يجري تنفيذها في الظلام، «لقد عشنا حلما سرعان ما تبخر أمام شمس الحقيقة. كنا ضحية سراب خادع، عندما اعتقدنا أن النظام الجمهوري القائم على المبادئ النبيلة الممثلة في الحرية والعدالة سَيَنْكَبُّ على تخليص المجموعة البشرية التي تعيش تحت علمه من البؤس الشديد الذي ترزح تحته والتي قاتلت ودفعت ثمنا غاليا من أرواح أبنائها من أجل إنقاذ البلاد (فرنسا)[29]».

أدرك أ.خالد وزملائه أن النشاط الذي يقومون به على مستوى المؤسسات التمثيلية المحلية والصحافة يستوجب استكماله بالعمل من أجل إقامة لبنة سياسية تثمن العمل الذي يبدل على المستويين السابقين ميدانيا. فالاحتكاك المباشر بالجماهير أمر ضروري لرفع مستوى الوعي لديهم وتحسيسهم بالقضايا الأساسية..التي تهم حاضرهم ومستقبلهم. فالمجال أصبح مهيئا باستقبال المواطنين لهذا النشاط السياسي الجديد وتعاطفهم معه وهو ما يشجع على النزول إلى الميدان وسط الجماهير.

ففي 22 جانفي 1922 قدم أ. خالد ملف اعتماد لتأسيس جمعية "الأخوة الجزائرية" والتي هدفها "البحث عن وسائل وسبل

29: الإقدام، عدد 26 مارس 1923.

العمل من أجل تحسين الوضع المادي، المعنوي، الثقافي والسياسي لمسلمي الجزائر". كما يتبين من تسميتها، فالجمعية اتخذت من مبدأ الاتحاد بين الجزائريين هدفها الرئيسي، لقد اتخذ نشاطها شكل اجتماعات عامة تلقى فيها المحاضرات حول الموضوعات الثقافية المتصلة بالحضارة العربية الإسلامية والتي من خلالها يتم إبراز أهمية الاتحاد بين الجزائريين "والذي بفضله تتحقق جميع مطالب الأهالي". ففي إحدى الاجتماعات التي نظمتها الجمعية يوم 26 مارس 1922 خاطب فيه الوكيل الشرعي السيد حمادو الجماهير بقوله: "إن الثورة الفرنسية قام بها الشعب وهو الذي سوف يحقق الثورة المقبلة"(لح تر). وهي نفس الفكرة التي عبر عنها أ. خالد عندما أخذ الكلمة بدوره: «عندما تكونون جميعا معنا فإننا نستطيع السير إلى حيث تريد حتى لو دفعنا حياتنا ثمنا من أجل ذلك»(□ تر).

قامت الجمعية بتأسيس فروع لها في بعض المدن تحت غطاء جمع الاشتراكات لجريدة الإقدام. وأمام الإقبال الذي يزداد اتساعا على النشاطات التي تقوم بها عمدت إدارة الاحتلال إلى الضغط وإرهاب المواطنين بمختلف الوسائل للصُّدود عنها. لمواجهة هذه الضغوط والحصار المفروض عليها، قام أ. خالد بمعية زميله بلول

[30] : A.N.P. / S.O.M. Aff. pol. C 903 bis D. 5

31: نفس المصدر.

رئيس تحرير الإقدام(بر تر) بجولة شملت مختلف مدن البلاد في الشرق والوسط والغرب خلال شهر أغسطس 1922. وفي نفس هذا الشهر وجهت الجمعية نداءا لمسلمي الجزائر ذكرت فيه بالأهداف التي أسست من أجلها. مؤكدة أن الهناء والرخاء في الجزائر لن يتحقق إلا بالحرية وجهد كل الجزائريين، فرنسيين ومسلمين. وأنها لن تتهاون في التنديد وبكل قوة ضد المظالم والقهر والتجبر والطغيان. كما أنها لن تتوقف في المطالبة باستمرار وبإلحاح من ممثلي حكومة فرنسا في الجزائر وفرنسا ومن الرأي العام بمختلف اتجاهاته لمساعدتها في التصدي للممارسات المعادية للعرب الظاهرة منها والمستترة تحت مختلف الأشكال.

فالجمعية لن تقف مكتوفة الأيدي أمام مظهر من مظاهر العداء للجزائريين. كما تعلن أن من بين انشغالاتها الرئيسية هو إبراز مساهمة الجزائريين في الحرب التي انتهت بانتصار فرنسا "إن حصيلة الإحصاءات الرسمية تبين أن من بين خمسمائة ألف مسلم جند أثناء الحرب هناك قرابة مائة ألف قتيل ومائتي ألف بين جريح ومفقود" وأكد النداء بهذا الصدد أن هناك عهد مقدس وديْن "يربطنا مع قتلانا ومقاتلينا ومع كل أبطال الحرب وأهل الحق والعدل من أجل السهر على أن لا تذهب هذه التضحيات سدى بدون

32: الإقدام، عدد 11 أغسطس 1922.

أن تحقق هناء وعدلا أكثر بين الناس"[33]. وبالتالي فإن الجمعية تطالب بإلغاء كل الإجراءات الاستثنائية المفروضة على الأهالي في أقرب الآجال والعودة إلى سيادة القانون وحده بدون تمييز. حدّد النداء في الختام البرنامج السياسي للجمعية في المحاور التالية: التطبيق الكامل لقانون 4 فبراير 1919. منح حق التمثيل في البرلمان للجزائريين. تحقيق المساواة التي ينص عليها هذا القانون بين جميع السكان. فهذه المساواة يجب أن تكون حقيقة ملموسة على أرض الواقع وفي جميع المجالات الاجتماعية منها والسياسية. ففي الوقت الذي تتحد فيه جميع الشرائح الاجتماعية للدفاع عن مصالحها فلا يحق للأهالي الذين لهم مطالبهم الخاصة أن يبقوا مكتوفي الأيدي غير مبالين ومشتتين. "إن تقاعسنا وشللنا غداة الحرب هي جريمة في حق قتلانا، في حق أنفسنا وفي حق أولادنا. إننا نطالب بالمشاركة – التي هي سياسة فرنسا المعلنة – في إدارة الشئون العامة ورعاية مصالحنا التي هي جزء من مصالح فرنسا. أننا نجتاز مرحلة حاسمة ودقيقة، لم تشهدها منذ بداية الاحتلال، فعلى جيلنا يقع العبء الثقيل في تحضير المستقبل. فبعد أن أدينا واجبنا نحو فرنسا، فهل نحن جديرين للقيام بواجبنا نحو أبنائنا؟ إننا نطلب من كل

33: عدد 11 أغسطس 1922.

الجزائريين بدون تمييز في العرق أو الدين أن يساعدونا على أداء هذا الواجب"(يرتر).

خلال الجولة التي قاما بها عبر مختلف مدن البلاد ألقى كل من أحمد بلول وأ. خالد خطبا في مختلف التجمعات التي عقداها(سمه تر). ففي الاجتماع الذي انتظم في مدينة برج بوعريريج علق أ.خالد على الحملة التي تشن ضده من طرف ممثلي المستوطنين في المؤسسات التمثيلية المحلية وفي الصحافة – والتي تتهمه بكونه عدوا لفرنسا ويعمل من أجل تقويض سيادتها في البلاد - بكون فرنسا دولة قوية. وأنها أوقفت وسجنت شخصيات كانت تقلدت

34: نفس العدد.

35: شملت هذه الجولة المدن التالية: قسنطينة، سوق أهراس، سطيف، برج بوعريريج، بليدة، خميس مليانة، الأصنام (الشلف)، مستغانم، غليزان، تلمسان. أما الاجتماع الذي كان مبرمجا في مدينة وهران، فقد تم إلغاؤه. ويبدو أن الإدارة هي التي ضغطت بوسائلها المعهودة لكي "يقاطع" الجمهور هذا الاجتماع. اختلفت التقديرات حول عدد الحاضرين في هذه التجمعات بين تلك التي أعلنها المنظمون والتي قدرتها الإدارة. ففي قسنطينة فإن عدد الحاضرين بالنسبة للمنظمين كان في حدود 1200 وبالنسبة الإدارة 450 في سطيف 1500 ورقم الإدارة 650 في البليدة 4000 ورقم الإدارة 1000 في الشلف (الأصنام) 2500 ورقم الإدارة 450. في تلمسان 800 و600 يجب التذكير بهذا الصدد أن الأغلبية الساحقة من الجزائريين لا يزالون تحت طائلة قانون الأهالي الذي يمكن أن يطال أي شخص إذا حضر مثل هذه التجمعات.

مناصب سامية في الدولة مثل كايو[36]. فلماذا لم تحبسه لو كان عدوا لفرنسا؟ "إنني لست عدوا لفرنسا. وإنني حر ومستقل وأعبر بكل صراحة وبدون خوف عن أفكاري. ولهذا السبب فإني مراقب وشاعر بذلك. فإذا كان الدفاع عن الحق والعدل والحرية وعن الضعفاء هو معاداة لفرنسا فأنا إذن عدو لفرنسا"[37].

أن عدد الحضور في هذه التجمعات أزعج الإدارة والمستوطنين إزعاجا شديدا، وهو ما جعلها تقرر خنق هذه اللبنة في المهد قبل أن تستفحل. وعبأت من أجل ذلك أدواتها المباشرة والغير مباشرة المتمثلة في الإقطاع الأوروبي وأعوانها من الأهالي الذين هم أشد حرصا على مصلحة فرنسا منها هي نفسها. لقد فعلت هذه الآلية القمعية فعلتها. انتقص عدد الأنصار وانفضوا من حول الجمعية ولم يبق إلا القلة القليلة التي تستطيع الجهر بالانتماء إليها والمشاركة في نشاطها. وبعد نفي الأمير خالد تبخرت هيئتها الإدارية وتلاشت في الطبيعة.

2 - **ردود فعل الإدارة والمستوطنين:**

أثار النشاط السياسي للأمير خالد شكوك الإدارة والمستوطنين منذ البداية. ثم ما لبث أن تحول إلى عداء سافر خلال

36: جوزيف كايو، كان رئيسا للحكومة الفرنسية عند اندلاع الأزمة الفرنسية الألمانية حول المغرب في سنة 1911، وهو الذي أشرف على تصفية المسألة بين البلدين، كما تولى مناصب وزارية في عدة حكومات.

37: ن. م

سنة 1919. فالخطاب الذي تبناه خلال الحملة الانتخابية للمجلس البلدي لمدينة الجزائر والتي أسفرت عن فوز القائمة التي تصدرها بمعية الحاج موسى مصطفى، أزعج هاته الأطراف إزعاجا شديدا. كما أثارت مخاوف مجموعة من العناصر التي تنتمي للتيار الذي يطلق على نفسه اسم "الشاب الجزائري"، والتي يقودها الدكتور بلقاسم بن التهامي الذي قدم طعنا في نتائج الانتخابات بدعوى أن أ. خالد استعمل في حملته الانتخابية خطابا دينيا متعصبا ضد المتجنسين الذين وصفهم بالمرتدين عن دينهم والمتنكرين لجنسهم. لقد سافر هذا الأخير بمعية موظف سامي في الولاية العامة إلى باريس للسعي من أجل إلغاء نتائج هذا الاقتراع(□ تر).

ومن جهتها فإن الولاية العامة قامت بإرسال موظف سامي في مديرية الشئون الأهلية أوكتاف ديبون إلى دمشق في مهمة التقصي وجمع المعلومات حول أفراد أسرة الأمير عبد القادر في منظور الحصول على ما يمكن استخدامه ضده لمساومته أو للضغط عليه. ففي التقرير الذي أعده هذا الأخير عن مهمته حظي أ. خالد بحصة الأسد. فمن بين 58 صفحة التي يغطيها التقرير خصصت له 21 صفحة(□ تر). لم تحصل الإدارة على أي طائل من هذا التقرير. فليس هناك شيء تستخدمه ضده. فحياته كانت مثالا للاستقامة والنزاهة والتجرد. وكان يعلن من جهته في كل مناسبة أن الإنسان

38: AGERON, Politiques coloniales, P.261
39: A.N.P./ S. O.M., Aff. pol. C. 1054 Dossier n°2.

يقيم بعمله وهو مسؤول عنه وحده وليس له أي شأن بعمل الآخرين مهما كانت درجة قربه منهم(لح ير).

خلال الحملة الانتخابية للمجلس العام للعمالة وللمندوبيات المالية التي جرت خلال ربيع 1920. وأمام النجاح الذي حققته القائمة التي تصدرها أ. خالد، فقدت الإدارة صبرها وأعلنت أن هناك خطرا يتهدد فرنسا في الجزائر. والمتمثل فيما سمته بـ "الوطنية الإسلامية" لقد طلب عامل عمالة الجزائر من شيوخ البلدية أن يوافوه بقائمة احتياجاتهم من البنادق والرشاشات لتسليح المستوطنين للدفاع عن أنفسهم(□ ير). ففي ظل هذه الحمى التي انتابت الإدارة والمستوطنين انعقد مؤتمر شيوخ البلدية لعموم الجزائر (ماي 1920). احتج المؤتمرون بشدة على منح حق الانتخاب لبعض الشرائح من الجزائريين. كما تعهد الحاضرون بالعمل على عدم تطبيق قانون 4 فبراير والقوانين المشابهة التي قد تصدر في المستقبل. كما صادق المؤتمرون بالإجماع (264 شيخ بلدي) على بيان طالبوا فيه بالعودة بأوضاع الأهالي إلى ما كانت عليه قبل الحرب وإلغاء قانون 4 فبراير. والعودة إلى إلزام الأهالي على التزود بالرخصة عند سفرهم وتنقلهم من مكان إلى آخر داخل البلاد. فالمستوى

40: حاولت الإدارة أن تلصق به تهمة كونه على علاقة وطيدة مع عمه عبد المالك الذي ناصب العداء لفرنسا في المغرب، بعد أن كان من أعوانها، بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى وانحاز إلى جانب الألمان والعثمانيين.

41: AGERON, Politiques coloniales, P.261

الاجتماعي الذي عليه هؤلاء كما يراه أحد أساتذة الحقوق في جامعة الجزائر المدعو برنار لافيرنيي هو مستوى إنسان عصر البرونز إن لم يكن العصر الحجري "فتمكين، ولو شريحة من هؤلاء، من حق الاقتراع هو عبث لا طائل من ورائه".

في أعقاب هذا المؤتمر، انطلقت حملة صحفية مركزة ابتدأتها صحيفة صدى الجزائر L'Echo d'Alger تحت عنوان "الجزائر في خطر" لتتلوها كل صحف المستوطنين مطالبة بإيقاف "المشاغبين وسجنهم" وعلى رأسهم أ. خالد الذي وصمته بكل النعوت للنيل منه في نظر سلطات الاحتلال. فهو "باعث الوطنية الإسلامية" أحيانا وبطل "العروبة الناشئة" أحيانا أخرى. ووصلت بها حالة الهذيان إلى درجة أن أحد الصحف الصادرة في مدينة ليون بفرنسا، نشرت خبرا من مراسلها في الجزائر مفاده أن أ. خالد زار العاصمه السوفييه موسكو. والتقى بكل من لينين وأنور باشا[42] (بريد). وأنه عاد مزودا بتعليمات لتنفيذها في الجزائر. ومن جهة أخرى فإن إحدى الصحف الإيطالية[43] (تريد) نشرت مقالا تحت عنوان "منظمة إسلامية رهيبة" تخيلت فيه حديثا أجرته مع أ. خالد يستشف منه أنه ينشط في إطار

42: حاول أنور باشا إقامة التحالف لمواجهة الاستعمار الغربي مع السوفييت الذي كان على اتصال وثيق بهم في هذه الفترة للمزيد من التفاصيل حول هذه المسألة انظر: تعليق الأمير شكيب أرسلان في لوثروب ستودارد، حاضر العالم الإسلامي: نقله إلى العربية أ. عجاج تويهض المجلد 2 بيروت ط، 4. 1972 ص ص 364 - 395.

43 : Le magazine, 10 juin 1922.

تنظيم إسلامي واسع هدفه توحيد الشعوب الإسلامية من المغرب الأقصى إلى الهند في جبهة واسعة ضد القوى الاستعمارية الأوروبية. تولت جريدة "صدى الجزائر" ترجمة هذا "الحديث" المزعوم ونشرته على أعمدتها (27 جوان 1922) في إطار حملتها المتواصلة ضده.

لم يعر أ. خالد اهتماما لما نشر حيث أدرجه في إطار الأكاذيب والتلفيقات التي تعودت الصحافة الاستيطانية إلصاقها به[44]. تلقت هذه الحملة مددا من بعض الأهالي مثل الأستاذ صوالح الذي نشر مقالات تجريح وتنديد ضد أ. خالد في جريدة لانتراسيجان الباريسية، قبل أن تقوم الولاية العامة بإصدار جريدة تولى هو إدارتها، حملت في بداية صدورها عنوان "المستقبل الجزائري" ثم "النّصيح" خصيصا لمهاجمته والتنديد به[45]. في ظل هذه الحملة المفتعلة ضد "الخطر" الذي يهدد الجزائر، قامت الولايه العامة بإرسال وفد إلى باريس كان من بين أعضائه شخصيات أهلية بلقاسم بن التهامي، زروق محي الدين، القايد السايح، وسي هني، للمطالبة بتمديد قانون الأهالي من جديد على خلاف ما كان متوقعا من انتهاء العمل به خلال هذه السنة 1922.

44: الإقدام، عدد 30 جوان 1922.

45: حول هاتين الجريدتين، انظر، د. محمد ناصر، الصحف العربية في الجزائر 1847 -1935، الجزائر 1980 وكذلك IHADDADEN 2. OPC PP. 341-343 انظر كذلك: AGERON ن. م. ص 275 وما بعدها.

على إثر الانتخابات الأهلية التي جرت خلال سنة 1921، تأكدت إدارة الاحتلال بكون خميرة "الوطنية الإسلامية" قد غرست في التربة الجزائرية. كما تبنت صحافة المستوطنين من جهتها مقولة مفادها: أن هناك مخططا يجرى تنفيذه على ثلاثة مراحل: الأولى يتمثل في إقامة تحالف مع الاشتراكيين والشيوعيين الذي سيتم من خلاله الإعداد لمرحلة ثانية حيث نحقق فيها المساواة بين الأعراق وأتباع الديانات المتواجدة في الجزائر بعمالاتها الثلاث وأقاليمها العسكرية مندمجة إداريا في الهيكلة الإدارية لفرنسا نفسها ويلغى منصب الوالي العام. ثم تأتي المرحلة الثالثة والأخيرة حيث يتم فيها إعلان الاستقلال: فسعي أ. خالد لجمع التبرعات من أجل إنشاء مدرسة حرة يتم التعليم فيها باللغة العربية، ينصب في إطار هذا المخطط.

في الجلسة التي عقدتها الجمعية الوطنية يوم 20 ديسمبر 1922 حيث تم فيها مناقشة الاعتماد لبعض أفراد عائلة الأمير عبد القادر، شن نائب عمالة قسنطينة مورينو هجوما عنيفا على أ. خالد وطالب بقطع المنحة عنه.(شم ير)

إن حالة القلق والاضطراب التي تروّج لها صحافة المستوطنين وممثليهم في المؤسسات المحلية وعلى مستوى العاصمة باريس،

46: مبلغ الاعتماد هو ستون ألف وثمانمائة وخمسون ألف فرنك (60850 ف) يصرف لبعض أحفاد الأمير عبد القادر وليس كلهم.

يفندها التقرير الذي أعدته الولاية العامة (1 جوان 1922) حول الوضع السياسي في البلاد. بدأ التقرير بالإشارة إلى كون الحوادث الجارية في البلدان الإسلامية وخاصة مظاهرات واحتجاجات الحزب الدستوري التونسي[47] لم تحدث أي تأثير على الجزائريين "الذين بقوا هادئين لحسن الحظ، وصادين عن كل المناورات الخبيثة". فالقلق الذي يغذيه بعض "المشاغبين" في الجزائر تأثيره محدود وأصداؤه تنحصر في بعض المدن الكبرى وفي إطار ضيق للغاية. فالأغلبية الساحقة من السكان لا تبدي أي اهتمام بهذه التحركات. ونشاط أ. خالد "الذي هو رئيس لمجموعة صغيرة تطمح في أن تكون حزبا كبيرا" يطهر أساسا في سجاله مع الجرائد التي تتهمه بكونه يحمل توجها وطنيا، وفي سعيه لتكوين تجمع من "الأهالي" تحت قيادته. فجمعية "الأخوة الجزائرية التي أسسها تقوم من حين لآخر بتنظيم محاضرات تتناول المسائل الإسلامية والتي من خلالها يتم التركيز على ضرورة الاتحاد الذي بفضله تتحقق كل

47: الهدف الأساسي للحزب الدستوري التونسي هو تحقيق الاستقلال. لكن أمام ضواغط المرحلة محليا ودوليا اكتفى بتقديم عريضة تشتمل على مطالب في ظل نظام الحماية منها: إنشاء مجلس استشاري مشترك بين التونسيين والفرنسيين، تشكيل حكومة مسؤولة أمام هذا المجلس، الفصل بين السلطات الثلاثة: التشريعية والتنفيذية والقضائية، قبول التونسيين في جميع الوظائف العامة والتساوي في المرتبات: حرية الصحافة والاجتماعات والتجمعات وتعميم التعليم الإجباري. لمزيد من التفاصيل انظر: علي محجوبي، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين. تونس 1986 ص ص 59 -86.

المطالب"[48]. هناك محاولات لتأسيس فروع لهذه الجمعية في مختلف الجهات من البلاد. والهدف من وراء ذلك هو جمع التبرعات والاشتراكات لاستمرار صدور جريدة الإقدام التي تعاني صعوبات مالية.

هناك جمعية أخرى تأسست تحت اسم "الشباب الإسلامي" وهدفها "الظاهري" هو الترقية الأدبية والاجتماعية للأهالي. ومد يد العون للمحتاجين. لقد استبدلت رؤساءها ثلاث مرات خلال فترة قصيرة. فرئيسها الأول هو السيد بورحلة "الداعية الشيوعي". وقد أزيح خوفا من أن تتهم الجمعية بكونها تشتغل بالسياسة وخلفه على رئاستها السيد برانكي وهو معلم "معروف بتعاطفه مع الاشتراكيين". أما رئيسها الثالث فهو عمر راسم "الذي حكم عليه أثناء الحرب من طرف المحكمة العسكرية بتهمة التعامل مع العدو". ويجب الإشارة إلى أن هذه الجمعية لها اتجاهات عصرية أكثر من جمعية الأخوة الجزائرية. ويضيف التقرير، مطمئنا بكون الدعاية الشيوعية ليس لها تأثير على السكان المسلمين، حتى الآن على الأقل. أما احمد بورحلة فهو موظف في التعاونية البروليتارية بمدينة الجزائر شارك في مؤتمر الشباب الشيوعي الذي انعقد مؤخرا وقدم عريضة طالب فيها بتسجيل موضوع النشاط الشيوعي في المستعمرات في جدول أعمال المؤتمر القادم. والسماح

48: A.N.P. / S.O.M., Aff. pol. Bis Dossier 5.

منذ الآن بتوزيع المنشورات والكراريس التي يصدرها الحزب، في المستعمرات. كما طالب بأن يكون مبلغ الاشتراك الذي يدفعه الأهالي مبلغا رمزيا نظرا لضعف إمكاناتهم المادية. على إثر عودته إلى الجزائر بذل نشاطا محموما من أجل تجنيد الأعضاء. لقد تم اعتقاله مؤخرا بسبب اعتدائه "بالضرب على الصحفي شارل كولومب وحكم عليه بالسجن لمدة ثلاثة أشهر نافذة"[49].

أشار التقرير، من جهة أخرى إلى اعتقال شخصين هما الأخوين: عز الدين، في قسنطينة اللذان أبعدا من تونس بتهمة التآمر على الأمن الداخلي للدولة.

وهما في حد ذاتهما مجرد مبعوثين وليس بعناصر بارزة. فالمراسلات التي تم الاستيلاء عليها بين [illegible] مع مختلف العناصر المحرضة "ذوي ميولات وطنية إسلامية". ففي عملية تفتيشية أجريت في منزل أحد أصدقائهما، بن عثمان محمد تم العثور على كراسة تحمل عنوان "الجوارح وتركيا" التي هي عبارة عن إشادة وتمجيد للبولشوفية. على أن هذه الحوادث المشار إليها هي عبارة عن حوادث معزولة ليس لها أي تأثير على الجماهير المسلمة.

وفي عرضه لمحتوى جريدة الإقدام خلال الشهور الأخيرة أشار إلى أنها لا تزال مستمرة في حملتها العدائية ضد الإدارة وفي

49: نفس التقرير.

مطالبتها بتمثيل الأهالي في البرلمان، وأنها تخوض سجالا ساخنا مع الصحيفة المنافسة "المستقبل الجزائري" التي يديرها صوالح كما لاحظ أن النشرة الفرنسية للإقدام لا تهتم كثيرا بالأخبار الخارجية عكس النشرة العربية التي تحتل حيزا هاما بها ولا يلاحظ في مادتها روح المعاداة لفرنسا. وبالفعل فإن القائمين على جريدة الإقدام كانوا يدركون أهمية التثقيف السياسي للجماهير وأن قراء العربية لا تتوفر لديهم صحيفة في المستوى المطلوب لتلبية هذا الاحتياج خاصة وأن موضوعات السياسة الخارجية في هذه الفترة أغلبها تدور حول ما يجري في البلدان العربية والعالم الإسلامي. ذلك أن الفرد الجزائري هو في حاجة ماسة إلى معرفة ما يجري في هذه البلدان فشأنهما هو شأنه[لح سم].

تابعت مصالح الولاية العامة الجولة التي قام بها أ. خالد والأستاذ بلول خلال شهر أغسطس (1922) خطوة خطوة. كما التقطت من أفواههما كل كلمة وسجلت كل إشارة خلال

50: تابعت الإقدام ما يجري في المشرق العربي وفي تركيا والهند وغيرها من الأقطار الإسلامية. كما ساهمت بدورها في النقاش الدائر حول مسألة الخلافة وعبرت عن رأيها في الموضوع (انظر أدناه).

كما نددت بشدة بموقف أحد الجزائريين المستقرين في تونس، قلاتي حسن، الذي حاول أن يجعل من نفسه بديلا عن القوى الوطنية التونسية الممثلة في الحزب الحر الدستوري التونسي عندما هلل .../... .../... للإجراءات التي أرادت إدارة الحماية اتخاذها في الوقت الذي يرفضها التونسيون الإقدام النسخة العربية 1 سبتمبر 1922.

التجمعات التي عقداها في مختلف المدن. لقد اعتبرت أن الكلمات التي كان يلقيها الأستاذ بلول والتي تم التركيز فيها على المطالبة بالتمثيل في البرلمان كانت متزنة وغير جارحة في حق الإدارة[51].

أما فيما يتعلق بالوضع العام، فإن التقرير يعتبره مرضيا للغاية. ومع ذلك فهو يشير إلى أن هناك بعض المجموعات الضيقة جدا والتي تتشكل من "أنصاف المثقفين" قد استغلت الحملة للانتخابات الجزئية للمجلس العام لعمالة الجزائر، للتأثير على الناخبين ودفعهم للمطالبة بإصلاحات جديدة. لكن صدى هذه المطالب كان جد محدود في أوساط سكان الريف. ويمكن القول أن بعض الطموحين الذين يدفعهم الطمع للترشح لمقاعد تمثيلية جديدة، فقط، هم الذين يطالبون بهذه الإصلاحات. أما الشريحة الواسعة من الأهالي الذين احتكوا بالحضارة العصرية، يدركون قيمة الحريات التي تحصلوا عليها بعد الحرب وبالتالي "فلا يصح أن تسمى المجموعة القليلة من الطموحين والمتذمرين المحيطين بخالد بن الهاشمي بكونها تشكل حزبا سياسيا بمعنى الكلمة"[52]. ويختتم التقرير تقييمه للوضع بأن أهم حدث يميز الانتخابات الأخيرة هو انهزام القائمة التي تصدرها أ. خالد، رغم ما بذله من

51 : A.N.P./ S.O.M, Aff. pol. C. 903 bis, Rapport sur la situation au mois d'Août 1922
أشار التقرير إلى أن الأستاذ بلول بعد أن أنهى جولته أبحر إلى فرنسا في 2 سبتمبر 1922.

52: نفس التقرير.

جهد في جولاته واجتماعاته ومن على أعمدة صحيفة الإقدام، لكسب أصوات الناخبين والإشادة بما حققه "حزبه المزعوم من التقدم واتساع نطاق تأثيره".

تركزت مطالب أعضاء القائمة التي تصدرها أ. خالد في هذه الحملة الانتخابية على ضرورة إلغاء القوانين التعسفية التي ترهق كاهل الجزائريين وتدريس اللغة العربية في المدارس الرسمية، تخفيض مدة الخدمة العسكرية للأهالي إلى 18 شهرا كما هو الشأن بالنسبة للفرنسيين والإلحاح في المطالبة بالتمثيل في البرلمان. لقد أشعل أ. خالد هذه الحملة الانتخابية للتنديد وبشدة بالعملاء من الأهالي. كما وصف المترشحين المتجنسين المعروفين بولائهم لفرنسا بكونهم خونة لجنسهم ودينهم. وفي مسعاه لإثارة الهمم واسترداد الثقة بالنفس كان يخاطب الحاضرين في التجمعات التي كان يعقدها بقوله: "اعلموا أنه بيدكم مصير كل المترشحين من الأهالي، من مستوى الجماعة إلى المجلس الأعلى للحكومة". فعليكم أن تتحدوا إذا كنتم ترغبون في وضع حد لهذه المظلمة الجديدة المتمثلة في الخدمة العسكرية لمدة سنتين والتي تضاف للمظالم الأخرى التي نحن ضحاياها في قلب القرن العشرين. إذا كنا ضعفاء ماديا فإن قوتنا المعنوية ليس لها ما يعادلها. فليغلقوا مقاهينا، وليحبسونا وليدْمُوا أجسادنا بسياطهم وليضاعفوا بطشهم بكل الصور. ولكن لن ينالوا أبدا من معنوياتنا. نريد أن نعيش

وسنعيش. وماذا يضر عذاب الجسد عندما تكون الروح صافية والقلب حيًّا. هل هناك شيء أجمل في الحياة من روح حرة والرضا الداخلي الذي يجنيه الإنسان منها. ومع ذلك، فهناك الحمقى الذين يفضلون زوجا من البرانيس[ترسم] المطرزة والموسمة بالصليب، بدل هذه النعمة"[يرسم].

أولت الولاية العامة، أهمية خاصة لما ينشر في جريدة الإقدام، بنسختيها الفرنسية والعربية، من الموضوعات. لقد قدم التقرير المشار إليه عرضا لمحتوى المقالات التي استوقفته لدلالتها خلال الشهور الأخيرة قبل احتجابها. كما علق على نشر النداء الذي وجهه الحزب الشيوعي الفرنسي في مؤتمره الثاني (أكتوبر 1922) لعمال المستعمرات من طرف الأقدام، معتبرا أن ذلك يشكل تأكيدا لما يشاع من قيام تعاون بين أ. خالد والشيوعيين. وهي التهمة التي كان لها تأثيرها على موقف حكومة التجمع اليساري منه أثناء زيارته لباريس في غضون صف سنة 1924. وفي الحقيقة فإن أ.خالد لم تختلط عليه الأمور، بل كان واضح الرؤيا في هذا الصدد، فالمسألة الجزائرية مسألة وطنية وحلها لن يأتي عن طريق

53: البرنوس، هو لباس يرتديه أهل الجزائر فوق اللباس الأساسي كما يرتدي المشرقي العباءة أو الأوروبي المعطف. ينسج من الصوف أو الوبر، والبرنوس الفاخر هو المصنوع من قماش الملف، وهذا النوع من البرانيس هو الذي يرتديه أعوان الإدارة من الأهالي.

54: نفس التقرير.

الصراع الطبقي، كما أكد ذلك مرارا في لقاءاته المختلفة وعلى أعمدة جريدة الإقدام.

لفت انتباه مصالح الإدارة المقال الذي نشرته الإقدام لعلى العياطي، وهو مناضل مصري مستقر في جنيف، تحت عنوان "المشكلة العربية والأتراك"، أكد فيه أنه ليس هنا تناقض بين الطورانية والقومية العربية، بل هناك تكامل فيما بينهما[55]. علّق كاتب التقرير بأن الحقيقة هي عكس ذاك فتطلعات كلتا القوميتين غير قابلة للتوافق فيما بينها. كما أشار التقرير إلى أن هناك عدة مقالات تنشر في الجريدة تندد بقانون الأهالي ولفت انتباهه المقال الذي نشره ضابط صف المتقاعد قدة الطيب الذي وصم هذا القانون بكل النعوت[56]. وكذلك المقالات التي نشرها الصحفي اليساري سبيلمان ضد الفلاحين الأوروبيين وتسلط البورجوازية على مقدرات الجزائر. توقف التقرير مطولا عند المقالين اللذين نشرهما الأمير خالد تحت عنوان "الواقع الجزائري"[57]. استعرض فيهما الأوضاع المؤلمة التي عليها الأهالي ملاحظا يكون قانون 4 أكتوبر 1919 هو في الحقيقة مجرد سراب

55: الإقدام، 5 جانفي 1923

56: الإقدام، فبراير 1923

57: الإقدام، 16 و 23 مارس 1923

وطيف مضلل غايته إيهام العالم المتحضر بأن الجزائريين الأهالي يتمتعون بالحقوق السياسية.

أما بالنسبة للنسخة العربية من الإقدام فقد أشار التقرير أنّ أعداد هذه الشهور الأخيرة ليس فيها ما يثير الانتباه بالنسبة للشؤون الداخلية أما بالنسبة للأحداث الخارجية فإن الجريدة أولت اهتماما خاصا لما يجري في البلدان العربية الإسلامية منتقدة بشيء من الحدة، السياسة الإنجليزية ومتعاطفة تعاطفا كبيرا مع تركيا وفي سياق عرضها لهذه الأحداث فإن الجريدة لا تنفك عن الإشادة بالقيم الروحية والاجتماعية للإسلام التي تبرزه مقهورا ومتسلطا عليه من طرف الاستعمار الأوروبي. "فهذه النظرة يمكن اعتبارها من بقايا مذهب الجامعة الإسلامية الذي ظهر في تركيا في حدود عام 1890. كما تجد في بعض هذه المقالات إيحاءات ذات نزعة شيوعية واضحة جلية"[58].

ساهمت الإقدام من جهتها في النقاش الدائر في الساحة العربية الإسلامية حول مسألة الخلافة وتبنّت موقف حكومة أنقرة بهذا الصدد والمتمثل في الفصل بين وظيفة الخلافة التي هي رمز وحدة المسلمين وبين وظيفة السلطان الذي هو رئيس السلطة التنفيذية لدولة تركيا. اعتبرت هذه النظرة بكونها تمثل عودة إلى

58: الإقدام، النسخة العربية أعداد 5 -20 جانفي 2 فبراير و 23 مارس 1923

أصول الإسلام الصحيحة[59]. كما كان موضوع بعث وإحياء الثقافة العربية الإسلامية في الجزائر محور انشغال النسخة العربية حيث كانت تدعو القراء إلى ضرورة الاعتناء بها والتعمق في كل جوانبها الدينية منها، الأدبية والحياتية.

3 - احتجاز ونفي الأمير خالد:

في بداية شهر أفريل (1923)، ومع بدء الحملة الانتخابية للمندوبيات المالية المقرر أجرائها يوم 15 أفريل، أعلن الأمير خالد وبصفة مفاجئة في رسالة وجهها للصحافة بأنه قرر سحب ترشحه للمندوبيات المالية وكذا استقالته من المجلس العام للعمالة ومن المجلس البلدي لمدينة الجزائر. كما أعلن في نفس الرسالة انسحابه من الحياة السياسية. أحدث هذا القرار إحباطا شديدا ووقعا أليما في النفوس. ماذا حدث ولماذا اتخذ هذا القرار المفاجئ؟

فالرأي الذي عمدت إدارة الاحتلال على ترويجه والذي سايرها فيه بعض ممن كتب عن هذه الفترة، هو أن هذا الانسحاب كان خيارا طوعيا للأمير خالد ولم يفرض عليه. استندت الإدارة

59: كان هذا قبل إعلان مصطفى كمال إلغاء الخلافة في العام التالي (1924) حول أوضاع تركيا في هذه الفترة انظر:

La nouvelle Turquie, in Revue des Deux Mondes, livraison du 15 janvier 1er février 1er Mars 1923.

- وحول موقف الإقدام من مسألة الخلافة راجع: أعداد 5 و19 جانفي و9 و23 فبراير و2 و9 مارس 1923 من النسخة العربية.

لترسيخ هذا الرأي على ما يشاع بأن هناك خلافات حادة بين أعضاء اللجنة المشرفة على جمعية الأخوة الجزائرية، وكذا بين أعضاء هيئة التحرير لجريدة الإقدام التي كانت تعاني مصاعب مالية؛ دون أن تُلمّح إلى الدور الذي تكون قد قامت به في تذكية هذه الخلافات إن وجدت فعلا[60]. ذلك أن عملية الفرز بين أولئك الذين يؤمنون ببرنامج العمل السياسي الذي تبناه الأمير خالد وزملائه وبين الوصوليين والمندسين، كانت قد تمت على مراحل خلال هذه السنوات الأربع. ولم يبق معه في الحلبة إلاّ أولئك الذين يقاسمونه نفس الأفكار ونفس التوجه. عدد من المؤشرات توحي بكون هذا الانسحاب كان إجباريا فرض عليه وليس اختيارا.

قبل انسحابه بأسابيع قليلة كان قد قام بجولة زار فيها عددا من المدن في شرق ووسط وغرب البلاد، مثل بسكرة، عنابة، شرشال وشلف وغيرها، حاثا المواطنين على الانخراط في جمعية "الأخوة الجزائرية" ودعم جريدة الإقدام بالاشتراك فيها. كما ركز على ضرورة الاتحاد بين الجزائريين جميعا لنيل حقوقهم. ومن جهة أخرى فإن جريدة الإقدام صعدت لهجتها وأصبحت تنتقد الاستعمار كنظام قهري، استغلالي متسلط على مقدرات الشعوب وفكرة الانسحاب من العمل السياسي اختيارا يدحضها موقف الامير خالد نفسه عندما أتيحت له الفرصة - بعد نفيه واستقراره في

60: A.N.P/S.O.M., Aff. pol., C. 903 bis D.5

الإسكندرية - لزيارة باريس في صف سنة 1924، على إثر نجاح التجمع اليساري في الانتخابات وتشكيله للحكومة برئاسة هيريو - الذي كان على رأس جمعية تأسست في فرنسا لمساندة طلب تمثيل الأهالي في البرلمان - وقيامه بإلقاء محاضرتين عالج فيهما الوضع المأساوي الذي عليه مواطنوه من جميع الجوانب[61]. كما راسل من الإسكندرية صديقه سبيلمان يطلب منه متابعة مشروع إنشاء صحيفة يومية كبيرة تتولى الدفاع عن مصالح الجزائريين، الذي ابتدأ فيه قبل نفيه، لقد أعد قائمة أولى بأسماء الأشخاص الذين تعهدوا بدعم المشروع ووعد صديقه بإرسالها إليه عندما تدعو الحاجة إلى ذلك[62]. كما راسل رئيس الحكومة هيريو ضمنها المطالب التي كان ينادي بها عند ما كان في الجزائر[63].

61: نشرت هاتان المحاضرتان في كراسة تحت عنوان: La situation des Musulmans d'Algérie في سنة 1924 وثم إعادة طبعها من طرف ديوان المطبوعات الجامعية (الجزائر) في سنة 1987.

62: يوجد نص الرسالة في: KADDACHE M., l'Emir Khaled ص ص147 -148.

63: تضمنت الرسالة عشرة مطالب: التمثيل في البرلمان، إلغاء القوانين والإجراءات الاستثنائية، التساوي مع الفرنسيين في الحقوق والواجبات أثناء الخدمة العسكرية، تعيين الأهالي في كل المناصب المدنية والعسكرية والترقية في الرتب والمناصب حسب الكفاءة دون اعتبار آخر، تطبيق القانون الخاص بالتعليم الإجباري على الأهالي بما فيه حرية التعليم حرية الصحافة وتكوين الجمعيات، تطبيق قانون فصل الدين عن الدولة على الدين الإسلامي، إعلان العفو العام، استفادة الأهالي من قوانين العمل والقوانين الاجتماعية والحرية التامة للعمال للسفر إلى فرنسا. الأمير خالد في: ...Situation

أشار تقرير الولاية العامة (ماي 1923) إلى أن الأمير خالد بعد تقديم استقالته وقرار انسحابه من الحياة السياسية انتقل للإقامة "مؤقتا" في مدينة عين البيضاء التي هي قرية أقرب منها لمدينة، تقع جنوب شرقي مدينة قسنطينة في وسط زراعي رعوي شبه معزول. لا يشير التقرير إلى الأسباب التي جعله يختار هذا المكان. الحقيقة التي أراد التقرير إخفائها هي أنه طبق عليه الإجراء الاستثنائي الذي يسمح للإدارة بوضع أي أحد من الأهالي "تحت الرقابة الخاصة" حتى وإن كان عضوا في الهيئة الناخبة الأهلية المستثناة نظريا من أحكام قانون الأهالي. وهو ما وقع فعلا. فالأمير خالد نفسه يؤكد هذه الواقعة في الرسالة التي بعثها لصديقه سبيلمان والتي قام هذا الأخير بنشرها في جريدته Trait-d'union (خط التواصل) تحت عنوان: "رسالة مفتوحة من الأمير إلى معاتبيه" يذكر فيها أنه وضع تحت المراقبة الخاصة ثم أجبر على مغادرة البلاد. في مقال تأبينه، ذكر الشيخ عبد الحميد بن باديس أن السيد عمر بوضربة قام بالوساطة بينه وبين الإدارة كان من نتيجتها أن قبل الأمير خالد مغادرة البلاد بعد أن تعهدت الإدارة بتسديد الديون التي ترتبت عليه[64]. هناك افتراض يتبادر إلى الذهن بهذا الصدد وهو كون الإدارة هي التي أوحت للوسيط للقيام بهذا الدّور للتخلص من التبعات التي قد تنجم عن الإجراء الذي

64: مجلة الشهاب، عدد فبراير 1936

اتخذته ضده إن طال أمده. فتقرير الولاية العامة وصف إقامته في مدينة عين البيضاء بكونها "مؤقتة"، وهو ما يرجح هذا الاحتمال[65]. كما أن اختيار مدينة الإسكندرية للاستقرار بها ووضعه تحت مراقبة القنصل الفرنسي، لم يكن بدافع رغبته وإنما فرض عليه فرضا. فلو ترك له الخيار لكان قد اختار مكانا آخر غير الإسكندرية. وبالفعل، لقد حاول الفرار منها باستعمال جواز سفر مزور (1925)، لكن القنصل أوقفه وتمت محاكمته من طرف المحكمة القنصلية التي أصدرت في حقه حكما بالسّجن لمدة خمسة أشهر، بتهمة استعمال جواز سفر مزور[66].

إن الظروف التي انتقل فيها الأمير خالد للاستقرار في دمشق ليست واضحة. هل كانت بسبب هذه الحادثة؟ فسوريا في هذه الفترة كانت تحت الإدارة الفرنسية، وليس معروفا فيما إذا كان له بعض النشاط بها. فالشيء المؤكد هو أنه حرم عليه العودة إلى الجزائر وكذلك زيارة فرنسا. في مراسلة من المندوبية السامية

65: يبدو أن الإدارة لم يصلها بعد، خبر كون الأمير خالد بمعية بعض من زملائه قد قدموا عريضة للرئيس الأمريكي ويلسن يطلبون فيها تمكين الشعب الجزائري من حقه في تقرير مصيره وفقا للمبادئ الأربع عشرة المعلنة من طرفه. فهذه المبادرة أصبحت شائعة لدى الناس عند نهاية العشرينيات وقد أشار إليها الشيخ ابن باديس في مقال تأبينه. انظر نص هذه العريضة في د. أبو القاسم سعد الله في مجلة التاريخ الجزائرية، عدد 1981 وكذلك AGERON في المجلة التاريخية المغربية أكتوبر 1981.

66: Journal le Temps, 25 sept 1925, in KADDACHE, l'Emir. P.P. 148-149.

لفرنسا بسوريا جاء فيها أنه تم تكليف القائم بالشؤون القنصلية في دمشق لحضور مراسيم دفن الأمير خالد الذي وافته المنية يوم 6 جانفي 1936 "وذالك على اعتبار كونه نقيب احتياطي في الجيش الفرنسي، تم تكريمه عدة مرات بوسام الشرف رغم التحركات المريبة التي قام بها خلال السنوات الأخيرة من عمره"[67].

سجلت إدارة الاحتلال بارتياح كبير "انسحاب" الأمير خالد من الساحة السياسية. فالتوتر الذي كان يختمر في بعض المراكز الحضرية في المدة الأخيرة قد اختفى ليحل محله الانفراج والطمأنينة، فالوضع السياسي العام الذي كان في مجمله مقبولا أصبح الآن مرضيا للغاية. إن هذا الانسحاب الذي لم يكن منتظرا والذي فاجئ الجميع، أعقبه مباشرة الانشراح في النفوس التي بدأت تضطرب باقتراب موعد الاقتراع. كما أحدث هزة نفسية قوية لدى أتباعه ومناصريه الذين أصيبوا بإحباط شديد. "لتقدير أهمية هذا الحدث من جانبه السّياسي يجب أن لا ننسى المكانة الكبيرة التي أحتلها السيد خالد في نفوس بني ملته والتقدير المعنوي الكبير الذي يحظى به لدى سكان أهل الريف"[68].

67: A.N.P/S.O.M, Aff. pol. C. 903 bis D.5

أشار التقرير من جهة أخرى إلى أن أسرته طلبت من الحاضرين ذوي الميول الوطنية عدم أخذ الكلمة، وأنها اضطرت إلى اختصار مراسيم الدفن عندما تجاوز أحد "المهيجين" هذا التحذير وقدمت اعتذارها لما حدث لممثل فرنسا.

68: ن.م.

هذا التقدير لمكانة الأمير خالد لدى سكان الريف كان سبق لإدارة الاحتلال أن أنكرت في عدة تقارير عدم وجود أي تأثير لنشاطه في هذه المناطق. لقد كانت ترى أن هؤلاء استوعبتهم مشاغلهم اليومية وكدهم من أجل ضمان قوتهم. فهم لا يبالون ولا يهتمون بما يجرى من الأحداث سواء في محيطهم المحلي أم على المستوى العالم العربي والإسلامي المنشغل في هذه الفترة بمسألة الخلافة "فانسحاب خالد اعتبر في كل مكان مؤشرا لعودة الطمأنينة والوفاق والمصالحة...فالاقتراع الذي جرى في 15 افريل (1923) طبعته روح الاتزان والاعتدال والوفاء (لفرنسا) بشكل جلي"[69] لقد كانت نتائجه لصالح أعوان الإدارة في العمالات الثلاثة وفي كل الدوائر الانتخابية. فالذي يلفت الانتباه بالنسبة لهذه الانتخابات هو أن الأمير خالد رغم سحب ترشحه قد حصل على ألف وتسعمائة صوت وهي أصوات ملغاة بطبيعة الحال، ولكن لها دلالتها فالمرشحان الاثنان القريبان من الأمير خالد هما السيدان: تمزالي في الدائرة الانتخابية الأولى لعمالة الجزائر والطالب عبد السلام في تلمسان وكلاهما "فشل" فزروق محي الدين الحلاّوي"العدو اللدود" للأمير خالد كما وصفه تقرير الولاية العامة فاز بأغلبية كبيرة على حساب تامزالي، الذي يعتبر من "المعتدلين" من بين جماعة الأمير خالد، رغم كون خطابه الانتخابي معتدلا

69: ن.م.

ومقبولا[70]. أما بالنسبة للطالب عيد السلام فلم تغفر له الإدارة كونه في بداية حياته السياسية نشر كراسة طالب فيها بالحقوق السياسية للأهالي.

4 - مشاريع فيوليت الإصلاحية وفشلها

استمرت إدارة الاحتلال والمستوطنين على موقفهما في رفض كل تغيير للوضع البائس الذي عليه الجزائريون، مهما كان متواضعا، حتى وإن جاءت الدعوة على لسان واحد ممن لا يشك في قناعاته الاستعمارية، وحرصه على المحافظة على الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية، كما هو حال موريس فيوليت.

عين هذا الأخير واليا عاما على الجزائر (ماي 1925)، من طرف حكومة التجمع اليساري التي يقاسمها التوجه الليبرالي في الشؤون الداخلية وتطلعاتها المحتشمة لإصلاح نظامها الاستعماري[71]. أول مبادرة قام بها هو إجراء تحقيقات ميدانية حول مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي وكذا حول أوضاع السكان الاجتماعية بمن فيهم الأهالي[72].

70: حصل زروق محي الدين على 5924 صوتا مقابل 1929 صوتا لتامزالي.

71 : CARTIER J., Les gouverneurs Violette et Bordes, in Revue d'Histoire d'outre-mer T.84 (1997) P.P. 25-49.

72 : حول هذه التحقيقات والنتيجة التي استخلصها منها لتبرير مشروعه الإصلاحي أنظر :

VIOLETTE M., L'Algérie vivra t-elle? Notes d'un ancien gouverneur général, Paris, 1931-passim.

على المستوى الاقتصادي لاحظ أن الثورة الاقتصادية في البلاد محتكرة من طرف الإقطاع الزراعي الأوروبي وأن الفلاحين الأوروبيين الصغار مهمشون ومهددون بالانقراض وهو ما يشكل خطرا على مستقبل الجزائر الفرنسية. ذلك أن تطور الملكية المتوسطة والصغيرة الأوروبية هو الكفيل بترسيخ الوجود الفرنسي في البلاد. كما راعه الوضع الاجتماعي البائس الذي عليه الجزائريون وهو ما دفعه إلى إنشاء مديرية للمساعدة الاجتماعية في الولاية العامة[73]. وكانت له مشاريع أخرى في المجالين الاقتصادي والاجتماعي لصالح الأوروبيين الصغار والأهالي إلى جانب نيته في إدخال بعض الإصلاحات السياسية لصالح الجزائريين. ففي عهده ويدعم منه تأسست فيدرالية المنتخبين الجزائريين[74]. تبنت الفيدرالية برنامجا مطلبيا متواضعا بالمقارنة بالمطالب التي قدّمها

بالمسألة. فمثلا عدد الدفعة المدعوة للخدمة العسكرية سنة 1926 كان 125 ألف، أجل منهم 55 ألف وأعفى 25 ألف أي ما يزيد عن 64 % غير صالحين للخدمة العسكرية آنيا. الوضع التعليمي ليس أقل سوءا. حسب الإحصائيات التي أعتمدها فيوليت فمن بين 900 ألف طفل في سن الدراسة أقل من 60 ألف منهم كان له حظ الاحتكاك بالمدرسة. وإذا أخذنا بعين الاعتبار منظومة التعليم المخصص للجزائريين فإن نسبة قليلة من هذا العدد يحسنون القراءة والكتابة عند خروجهم من المدرسة.

74: قدمت ملف الاعتماد في شهر جوان 1927 وعقدت أول مؤتمر لها في شهر سبتمبر من نفس السنة

الأمير خالد لرئيس الوزراء هيريو. فإلى جانب حق التمثيل في البرلمان. طالبت بإلغاء قانون الأهالي وليس كل القوانين الاستثنائية كما طالبت بتطوير التكوين المهني وتوسيعه، وليس إجبارية التعليم لأطفال الأهالي. كما تجاهلت مطالب المساواة في الرواتب والترقية وحرية الصحافة وكذا فصل الدين عن الدولة[75].

وفي ربيع 1926، بدأت الجولة الأولى من المعركة بين الوالي العام وممثلي المستوطنين في المندوبيات المالية الذين يتزعمهم في هذه الفترة دِيركَسْ، صاحب المطاحن الكبرى الشهيرة ومالك لما يزيد عن ألف هكتار من أراضي سهل منتجة الخصبة إلى جانب عدد من المصانع. ابن جندي بسيط في الجيش الإفريقي ليتحول في أقل من جيل إلى "إمبراطور" على رأس ثروة لا يمكن جمعها في الظروف العادية إلا بعد عدة الأجيال[76]. كما تمكن من فرض نوع من الهيمنة على الإعلام الاستيطاني بامتلاكه لثلاثة عناوين صحفية[77]. سخرها لخدمة مصالحه ومصالح طائفته. اشتدت الحملة ضد فيوليت وعبرت البحر إلى فرنسا نفسها.لقد تمكن ممثلو المستوطنين في النهاية من إقناع سلطات باريس بعزل فيوليت وتعيين شخص صنيعتهم والذي تم ترويضه من طرفهم عندما كان عاملا على عمالة الجزائر وهو بورد. فهذا الشخص هو الذي

75 : COLLOT C., et HENRY J.P., Le Mouvement National Algérien, Textes 1912- 1954, Alger, 2éme Ed, 1981.
76 : CARTIER C., op. cit., PP. 30-40.
77 : L'Echo d'Alger, les Nouvelles d'Algérie.

سيشرف على إعداد الاحتفالات بالذكرى المئوية للاحتلال. وهي الاحتفالات التي أرادوها أن تكون مستفزة، مثيرة للمشاعر ومذلة. لقد رصد من أجل ذلك مبلغ كبير، قرابة المائة مليون فرنك. وهو مبلغ ضخم بالنظر الميزانية الجزائر التي لا تتجاوز ثمانمائة مليون فرنك في ذلك الوقت. لقد نجحوا فيما أرادوا تحقيقه وعمقوا بذلك جرحا لا يندمل في الضمير الجزائري[78].

لم يتخل فيوليت عن أفكاره الإصلاحية للنظام الاستعماري في الجزائر بعد عزله. فما شاهده ولمسه بيده من المظالم والتجاوزات وعجزه عن فعل أي شيء وهو على رأس الهرم الإداري للمستعمرة، زاده اقتناعا بأن الوضع إذا ما استمر على ما هو عليه فسوف يشكل خطرا كبيرا لا محالة على مستقبل الجزائر الفرنسية. وبحكم منصبه كعضو في مجلس الشيوخ، مستغلا الاحتفالات بالذكرى المئوية للاحتلال التي كان يتصورها بالكيفية غير التي تمت بها، ليقدم لمجلس الشيوخ مشروع قانون (3 جويلية 1931) ضمنه الإصلاحات التي يراها ضرورية لعلاج النقائص والإختلالات التي لمسها في إدارة شؤون المستعمرة[79].

78: كنموذج عن ردود الفعل المستاءة ضد هذه الاحتفالات الاستفزازية، راجع ما كتبه أحمد توفيق المدني حول الموضوع كعينة لما يشعر به كل الجزائريين في: حياة كفاح القسم الثاني 1925 -1954، الجزائر 1977، ص167 وما بعدها.

79: انظر، نص مشروع القانون في: J.O.R.F., Documents parlementaires, année 1931

مهد فيوليت لمشروعه بمقدمة طويلة شرح فيها الدوافع والأسباب التي جعلته يقوم بهذه المبادرة. ذكر في البداية أنه أمام "الفشل المعنوي" للذكرى المئوية، ورغم الوعود التي قطعت فلم يقدم أي مشروع يخص الجزائر بمناسبة هذه الذكرى المئوية، وهذا بالنسبة لمختلف القطاعات في المستعمرة. سواء منها ما يتصل بالفلاحين الأوروبيين، الصغار منهم يوجه خاص، الذي لاحظ أنهم يعانون مصاعب كبيرة قد تدفعهم على ترك الأرض والبحث عن نشاطات أخرى وهو شيء لا يخدم الوجود الفرنسي في الجزائر على المدى الطويل. فأصحاب الملكيات الصغيرة والمتوسطة هم الذين سيرسخون أقدام فرنسا في البلاد. ولا بالنسبة لوضع الأهالي الذي يرى أنه بائس للغاية. فليس من مصلحة فرنسا ولا من العدل إبقائهم على ما هم عليه. خاصة وأن الوضع

غير ملائم. ففي كل من مصر وسوريا نشاطات وهيئات مناهضة للوجود الاستعماري. كما أن مؤتمر الإفخارستا الذي أنعقد "في قلب البلاد الإسلامية"، تونس، يضاف إليها التحركات المريبة للدولة المجاورة (إيطاليا)، قد أثارت موجة من السّخط والتذمر في هاته البلاد[80]. كما أن القلاقل التي تهز المغرب الأقصى في هذه

80: حول الأحداث التي وقعت في تونس كرد فعل ضد هذا المؤتمر ، راجع محجوبي، ع.ت.م. ص، 88 وما بعدها.

الآونة بسبب الظهير البربري والتصريح "المؤسف" الذي صدر من أحد الضباط في فاس تعليقا عليه أُوِّلَ على أن هناك خطة لدى سلطات الحماية لحمل السّكان على الارتداد عن الإسلام[81]. "فالجزائر وحدها هي الهادئة الآن، ولكن هناك تذمر شديد فالحكومة وعدت بالكثير ولكن لم تنجز حتى القليل مما وعدت. فهناك الآن رأي عام أهلي في كل البلديات، يجب أخذه بعين الاعتبار. فالفلاحون في وضع بائس عام وعملية انتزاع الممتلكات مستمرة وقانون الغابات يجثم بكل ثقله على كاهلهم والمساعدات الاجتماعية منعدمة. يجب عمل أي شيء وعاجلا، لكي لا يحدث لنا في شمال إفريقيا ما هو حاصل في الهند الصينية"[82].

احتل تشجيع أصحاب الملكيات المتوسطة والصغيرة من الأوروبيين، مكانة الصّدارة في المشروع. حيث حدد الوسائل والإمكانات التي يجب أن تسخر لتطوير وتشجيع هذين القطاعين على الاحتفاظ بالأرض والاستمرار في خدمتها. فأقل مساحة لأية ملكية أوروبية يجب أن لا تقل عن مائة هكتار. كما تم تحديد مصادر الحصول على الأراضي لتوزيعها على الفلاحين الأوروبيين. وفيما يتعلق بالمساعدات المالية التي هم في حاجة إليها، فإن سعر

81: حول ردود فعل ضد الظهير البربري في المغرب الأقصى، انظر: علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، المغرب، د.ت.ص 141 وما بعدها.

82: مقدمة مشروع القانون.

الفائدة للقروض التي تمنح لهم من طرف بنك الجزائر وفروعه يجب أن لا تتعدى واحد ونصف في المائة عن تلك التي تمنحها الصناديق الجهوية للفلاحين في فرنسا. إلى جانب رصد إعتمادات من ميزانية المستعمرة لحفر الآبار وربط مزارع المستوطنين بشبكة الطرق توصلها بالمراكز العمرانية الأوروبية التي يجب أن لا تكون بعيدا عنها بأكثر من خمسين كيلومترا. ينص المشروع من جهة أخرى على إقامة مدرستين ومستشفى فرعي مع قسم خاص بالولادة في كل بلدية مختلطة. كل مدرسة يجب أن تشتمل على خمسة أقسام ثلاثة منها تخصص للأولاد واثنان للبنات والتي سيطلق عليها اسم "المدارس المئوية".

أما بخصوص الأهالي، فالمشروع ينص على كون هؤلاء هم رعايا فرنسيين عليهم ما على الفرنسيين من الواجبات ولهم ما لهم من الحقوق باستثناء ما يتعلق بالأحوال الشخصية أو المسائل التي حددها القانون. فبعد المصادقة على المشروع من طرف البرلمان، سيقوم وزير الداخلية بتقديم مشروع مرسوم يتم فيه تعديل وضعية الأهالي وفقا لمشروع القانون هذا وتقديمه للبرلمان للمصادقة عليه. فهؤلاء يقبلون منذ الآن، في جميع الوظائف وبنفس المرتبات بدون أي تمييز إلا من حيث الكفاءة والتأهل، مثل الفرنسيين. فالتعاونيات الزراعية تكون مفتوحة أمامهم عندما تتوفر لديهم الضمانات المطلوبة. فأرصدة صناديق الاحتياط لا تستغل في أي

غرض آخر غير تقديم القروض للأهالي حتى حدود ثلاثة آلاف فرنك. كما ستنشئ ستة بنوك شعبية، اثنتين في كل عمالة، وظيفتها تقديم القروض للأهالي في حدود الألفين فرنك بسعر فائدة لا يتجاوز واحد ونصف في المائة عن تلك التي يقدمها بنك الجزائر للمستوطنين، وسيتم تخصيص عشرة في المائة من المساعدة التي يقدمها بنك الجزائر للمستعمرة لهاته البنوك. ومن جهة أخرى فالتجار الأهالي المقيدين في السّجلات المهنية يختارون بواسطة الاقتراع السّري، عشرين ممثلا عنهم في كل دائرة. وهؤلاء الأخيرين يشاركون في الاختيار من ينوب عنهم في المحاكم التجارية. يخصص من ميزانية المستعمرة في كل سنة مبلغ ثلاثة ملايين فرنك. مليون لكل عمالة لإنجاز قرى للأعالي الفلاحين تتوفر كل قرية على مدرسة ومركز للتكوين المهني مخصص للبنات والتي سيطلق على كل قرية اسم "قرية الذكرى المئوية".

أما بخصوص القوانين الاجتماعية الجاري بها العمل في فرنسا والتي يستفيد منها المستوطنون في الجزائر، فالمشروع ينص على إعداد مرسوم يحدد كيفية تطبيق هذه القوانين على الأهالي مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف المحلية لكل جهة من جهات الجزائر. كما سيتم إنشاء ملجئ للمسنين من الجنسين في كل بلدية مختلطة. كما تضمن مشروع القانون ترتيبات لحماية الأهالي من المرابين ومنع زراعة الكيف (نوع من المخدرات)، كما لن

يسمح، في البلديات المختلطة سوى بفتح المقاهي الأهلية وتحريم بيع المشروبات الكحولية بها. كما خفف المشروع من شدة وطأة قانون الغابات وألغى عقوبة المسؤولية الجماعية عند انتهاكه إلا في حالة ثبوت تواطئ جماعي متعمد[83].

بالنسبة للخدمة العسكرية فقد ساوى المشروع في مدة الخدمة بين الأهالي والفرنسيين "غير أن المجندين الذين لا يحسنون التحدث بالفرنسية سيتم إبقاءهم تحت العلم لمدة ستة أشهر أخرى لتلقينها لهم"[84].

بخصوص الجانب السياسي فقد أدمج مشروع القانون أعضاء مجالس العمالات والمجالس البلدية من الأهالي في الهيئة الناخبة لعضوية مجلس الشيوخ. وهو كما يبدو حلا وسط تبناه فيوليت، بين مطلب التمثيل الأهلي والمشاركة في اختيار من يمثلهم من الأوروبيين. كما أكد نفس الشروط المطلوبة للاستفادة من حقوق المواطنة التي نص عليها قانون 4 فبراير 1919، مع فارق هو أن المستفيد إذا كان متزوجا قبل الحصول على الجنسية فإن تقسيم تركته بعد الوفاة تسري عليها أحكام القضاء الإسلامي؛ إلا إذا ترك المتوفى وصية تخالف ذلك.

83: مشروع القانون، المواد 17 - 34.

84: المادة 36.

الجزائر في نظر المشروع ستصبح تابعة لوزارة المستعمرات وهو ما يعني إلغاء وظيفة الوالي العام. وهو طلب سبق أن تقدم به الأعضاء المنتخبون في المؤسسات التمثيلية المحلية من الأهالي، وفي مقدمتهم الأمير خالد، ردًّا على مساعي المستوطنين للظفر بالاستقلال الذاتي والاستفراد بشؤون الجزائر دون تدخل من طرف السلطة المركزية. كما نص المشروع على رفع نسبة التمثيل الأهلي في المجلس الأعلى للحكومة وفي المؤسسات التمثيلية المحلية الأخرى: المجالس البلدية ومجلس العمالات إلى ما يقارب الثلث بدل الربع الجاري به العمل.

أما فيما يخص التمثيل في البرلمان، فالمشروع ينص على كيفية أخرى "للحضور الأهلي" على المستوى المركزي، وهو إنشاء لجنة استشارية مكونة من تسعة أعضاء، ثلاثة عن كل عمالة، يرأسها وزير الداخلية، يتم اختيارهم من طرف هيئة ناخبة مكونة من أعضاء المجالس البلدية من الأهالي وأعضاء الجماعة في القرى والمداشر ومن كل الأهالي الحاملين الشهادة الابتدائية. أما نائب رئيس اللجنة وكاتبها فسيتم اختيارهم من طرف أعضاء اللجنة.

تجتمع اللجنة في دورة عادية مرتين في السّنة مدة كل دورة ثلاثة أسابيع[85]. يمكن أن تجتمع في دورة استثنائية بدعوة من وزير

85: دورة الربيع تبدأ يوم الاثنين الأول من شهر ماي، ودورة الخريف تبدأ يوم الاثنين الأول من شهر نوفمبر.

الداخلية. مهمتها تقديم الاستشارات لوزير الداخلية وللجان البرلمان بغرفتيه حول كل المشاريع المتعلقة "بمسلمي الجزائر". كما يمكنها تقديم ملتمسات حول كل المسائل التي تراها مناسبة. يلاحظ بهذا الصدد أن هذه الصيغة "للحضور الأهلي" على المستوى المركزي، كان أعيان عمالة قسنطينة قد اقترحوا صيغة مشابهة لها في العريضة التي رفعوها للجنة مجلس الشيوخ التي أوفدت إلى الجزائر في سنة 1891[86]، ويجب الإشارة بكون الخدمة العسكرية الإجبارية لم تكن قد فرضت على الجزائريين عند هذا التاريخ.

رصد المشروع مبلغا ماليا قدره ثلاثون مليون فرنك سنويا على امتداد عشرين سنة، وهو ما يمثل نسبة قرابة أربعة في المائة من ميزانية المستعمرة، لإنجاز مشاريع ذات منفعة عامة، كالتشجير وحفر الآبار وبناء المدارس والمستشفيات والقرى الفلاحية الخاصة بالأهالي. كما حظيت أقاليم الجنوب بالالتفاتة -بعدما تم تجاهلها تماما في مواد المشروع عدا التنصيص على تحويل بلديات كل من تقرت، الأغواط، عين الصفراء وبشار إلى بلديات تامة وبلدية مختلطة بوادي ميزاب - حيث تم تخصيص ستة ملايين

86: انظر نص العريضة في ج.قنان نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر (1830 -1914)، الجزائر، 1993 ص ص 250 -257.

فرنك سنويا لبناء المدارس والمستشفيات وإقامة المخازن لتموين قطعان الماشية.

يلاحظ على مشروع فيوليت أنه لم يستجب للمطالب الجزائرية عند هذا التاريخ، إلا جزئيا للبعض منها وإهمال البعض الآخر وتجاهلها كلية. لقد أجل البت في موضوع الحقوق السّياسية الذي أوكل لوزير الداخلية ليعد مشروعا بهذا الخصوص وعرضه على البرلمان وبالتالي فإن حق التجمع وحرية الصحافة وحرية تنقل العمال بين الجزائر وفرنسا مرهونة بما سوف يتضمنه هذا المرسوم، كما تجاهل مسألة إجبارية التعليم وترسيم اللغة العربية في المناهج الدراسية وكذا فصل الدين عن الدولة إلى جانب الالتفاف حول المطلب الرئيسي الذي تصدر قائمة المطالب منذ سنة 1919، وهو حق التمثيل في البرلمان بغرفتيه باقتراح إنشاء هيئة استشارية بديلة يرأسها وزير الداخلية.

أما في الجانب الاجتماعي فقد تضمن المشروع ترتيبات لصالح الفلاحين من للأهالي.كتمليك هؤلاء لأرضي العرش - وهي الأراضي التي تحولت ملكيتها إلى البلديات - القائمين باستغلالها عن طريق الاكتراء منذ عشرين سنة بدون انقطاع إلى جانب ترتيبات أخرى كمنح القروض بسعر قائدة معتدل وتحريم القروض الربوية وتكوين تعاونيات فلاحية لمساعدة الأهالي. وهي مبادرات لم يسبق لإدارة الاحتلال أن فكرت في مثلها. فالمشروع مع

ذلك أبقى على التمييز بين الأهالي والفرنسيين في الخدمات المقدمة من طرف السّلطات العمومية لكلتا الشريحتين وفي مختلف القطاعات.

لم تأخذ لحنة المستعمرات التابعة لمجلس الشيوخ مشروع هذا القانون بعين الجد ولم تعرضه حتى للمناقشة. لقد اكتفت برفضه جملة وتفصيلا وأزاحته، بظهر اليد وبدون تردد، من على الطاولة، ليترك المجال لما هو أهم في نظرها.

توضيح المختصرات

- *A.N.P. S.O.M. Aff. Pol. : Archives nationasl Paris Section d'outre-mer, Affaires politiques.*

- *G.G.A. : Gouvernement général de l'Algérie.*

- *B.O.A. : Bulletin officiel.*

- *J.O.R.F. : journal officiel de la république Française.*

- *S. : Section.*

- *Ser. : Série.*

- *C. : carton.*

- *D. : Dossier.*